توزع مجاناً

تطوير

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

العدد ٥٤
١٤٢٩هـ
ISSUE 54
2008

برنامج تطوير طريق الملك عبدالله ..

مزج بين استدامة نظم النقل والبيئة العمرانية المجاورة

مراكز القيادة والتحكم..

تسخير للتقنيات يسرّع الاستجابة للحوادث المرورية

المراكز الفرعية تتهيأ لاستقبال مبادرات المستثمرين والمطورين

بسم الله الرحمن الرحيم

عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ
عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

يشكل النقل أحد الشرايين الرئيسية للحياة العصرية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على حياة سكان المدن؛ فتجعل تنقلاتهم وقضاء احتياجاتهم أكثر سهولة ويسراً، أو عصية وشاقة.

وقد يرى الكثير من السكان أن الحل الأمثل للصعوبات كافة التي يواجهها هذا القطاع في المدن يكمن في إنشاء المزيد من الطرق، ولا شك أن في ذلك جزءاً من الحل، إلا أنه لا تتحقق نتائجه إلا بتكامله مع أجزاء أخرى لا تقل عنه أهمية.

فمساحة الطرق في مدينة الرياض تشكل حالياً نحو نصف المساحة العمرانية لعموم المدينة، وهي نسبة عالية بكل المقاييس الحضرية الحديثة، ومع ذلك تجري توسعتها باستمرار بإقامة المزيد من الطرق الجديدة، وتحديث القائم منها، وفق خطط خمسية تنفيذية، تسارع بالاستجابة لمتطلبات النقل المتنامية في المدينة.

واستراتيجية تطوير قطاع النقل التي وضعتها الهيئة في مدينة الرياض تقوم على أربعة محاور، تتضافر نتائجها في الوصول إلى معالجات جذرية لمتطلبات النقل المتنامية بتسارع كبير في المدينة، وفي مقدمة هذه المحاور تطوير وتحديث شبكة الطرق في المدينة ضمن خطط خمسية تراعي الحاجات المتزايدة لأجزاء المدينة المختلفة واتجاهات النمو الحضري.

المحور الثاني من الاستراتيجية يتمثل في تطوير النقل العام في المدينة، والذي يشمل توفير خدمة الحافلات والقطارات وإيجاد بيئة متكاملة لهذا القطاع؛ من تجهيزات حديثة، ومرافق لائقة، وإدارة متقنة، وتسويق فعال، وخدمة مميزة، تمثل في مجملها حلاً عملياً للتنقل الميسر والآمن والفعال لمختلف شرائح سكان المدينة.

أما المحور الثالث للاستراتيجية فيكمن في تطبيق مفهوم الإدارة المرورية، والذي يهدف إلى التوظيف الأقصى لمرافق النقل في المدينة، ورفع كفاءة التشغيل لها، وذلك من خلال تحسين أداء الهندسة المرورية، واستخدام التقنيات المرورية الحديثة.

ويتجلى المحور الرابع للاستراتيجية في المواءمة بين استعمالات الأراضي ومتطلبات النقل في المدينة، بهدف السيطرة على بواعث الرحلات المستخدمة لعناصر النقل المختلفة، وترشيد حركة النقل بما يحقق متطلبات سكان المدينة في قضاء حوائجهم اليومية، ضمن قدرات مرافق النقل وطاقتها الاستيعابية. ويندرج ضمن هذا المحور برامج تطوير المراكز الفرعية في جهات المدينة الأربع لتوزيع الخدمات والأنشطة في مختلف أرجاء المدينة، إلى جانب تطوير أعصاب الأنشطة من الطرق، وتحديث أنظمة استعمالات الأراضي المعمول بها حالياً في مناطق الاستعمالات المختلطة والأحياء السكنية.

سكان المدينة بدورهم يحملون مهام مماثلة من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية، تتمثل في الاستخدام الحضاري الراقي لمرافق النقل عبر ترشيد الرحلات بالتخطيط المسبق لها، وإعادة جدولتها بحسب الأولوية، والالتزام الصادق الطوعي بأنظمة المرور، والتطبيق التعبدي الأصيل للأخلاق الإسلامية الحميدة؛ ككظم الغيظ، والتسامح، والرفق، والتواضع، والإيثار، واحترام حقوق الآخرين، وحفظ النفس والمال، وهو ما سيكون له بالغ الأثر في تحقيق نقلة كبيرة في تطوير أداء قطاع النقل في المدينة؛ بإذن الله.

مراكز القيادة والتحكم..
تسخير للتقنيات يسّرع الاستجابة للحوادث المرورية

جسدت كل من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، منهج العمل المشترك، في مشروع مركز القيادة والتحكم في مقر مرور منطقة الرياض، الذي من شأنه المساهمة في سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ.

فقد دشن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، صباح الخامس والعشرين من شهر شوال الماضي؛ مركز القيادة والتحكم في مقر مرور منطقة الرياض بعد انتهاء أعمال التطوير والتحديث التي شهدها المركز، وتزويده بتقنيات وأنظمة حديثة كان لها بالغ الأثر في تقليص زمن الاستجابة للبلاغات الواردة إلى المركز، فضلاً عما تحققه هذه التقنيات من تحليل فوري للبلاغات من حيث كثافتها وتوزيعها الجغرافي وتصنيفها حسب نوع الحادث ودرجته.

يأتي مشروع مركز القيادة والتحكم في مقر مرور منطقة الرياض ضمن برنامج تطوير النقل في مدينة الرياض، ويمثل أحد الجوانب التنفيذية المهمة لإستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض، وأحد المشاريع الرئيسية المشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض، والخاص بتطوير إستراتيجية شاملة لإدارة الحوادث المرورية في مدينة الرياض.

وقد جرى تصميم المشروع فنياً ليكون نواة لتطوير غرفة العمليات الموحدة لمدينة الرياض، بحيث تستفيد منه جميع القطاعات الأخرى بما يتناسب مع احتياجات مدينة الرياض وخصائصها.

ويهدف مشروع مركز القيادة والتحكم إلى تطوير مستوى أداء المركز في مرور منطقة الرياض في جانب سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ، حيث جرى ضمن المشروع تسخير أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ لتأسيس إدارة مرورية فعالة في منطقة الرياض.

ويتضمن نظام المركز المطور عدداً من العناصر الرئيسية، من أهمها: قدرة هذا النظام على تحديد مواقع الحوادث المرورية من خلال تحديد مواقع الأشخاص المتصلين، وذلك باستخدام خدمة تحديد المواقع من شركات الاتصالات السعودية، والخريطة الرقمية لمدينة الرياض، وبناء على موقع المتصل يحدد النظام أقرب موقع لدوريات المرور في المنطقة، ليتم إرسال البلاغ إليها آلياً، وهو ما يساعد في تحديد مواقع الحوادث وسرعة الاستجابة لها من خلال الأجهزة التي ستوفر في مركبات المرور.

تقليص زمن الاستجابة إلى ٢٥ دقيقة

الأثر المنشود من وراء تطوير هذا النظام ظهر سريعاً على أرض الواقع، حيث كان لتشغيل النظام دور فعال في تقليص زمن الاستجابة في سرعة الوصول والتعامل مع الحوادث الخطيرة، إذ أظهرت النتائج الأولية انخفاض متوسط زمن الاستجابة للنداء من ٤٠ دقيقة إلى ٢٥ دقيقة تقريباً، تشمل فترة استلام البلاغ والوصول إلى موقع الحادث.

كما أن تصميم نظام المركز لم يقف عند الربط بين الخريطة الرقمية لمدينة الرياض ومرور المنطقة، بل امتد ليشمل إمكانية ربطه بجهات أخرى معنية بمواكبة الحوادث المرورية كالجمعية السعودية للهلال الأحمر في منطقة الرياض، وشرطة منطقة الرياض، والمديرية العام للدفاع المدني وغيرها من الجهات، وهو ما يسهل استدعاء سيارات الإسعاف أو مركبات الدفاع المدني في حالة الحوادث الخطيرة.

إدارة شاملة للحوادث المرورية

ويشكل مشروع تطوير مركز القيادة والتحكم أحد العناصر الرئيسية في المشروع المشترك بين الهيئة والمرور الرامي إلى تطوير إستراتيجية شاملة لإدارة الحوادث المرورية في مدينة الرياض، ضمن إستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض.

ويتضمن مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية في مدينة الرياض عدداً من العناصر الرئيسية؛ أهمها ما يلي:

١- تحديد مواقع الحوادث وسرعة الاستجابة: وذلك من خلال تحديد مواقع الأشخاص المتصلين (باستخدام عنصر تحديد المواقع المستند إلى الخريطة الرقمية، المزودة بأسماء الأحياء والشوارع وإحداثيات المواقع الجغرافية). فبناءً على موقع المتصل سوف يحدد النظام أقرب موقع لدوريات المرور في المنطقة وإرسال البلاغ إليها آلياً، ومن خلال الخريطة الملاحية التي سيتم توفيرها في مركبات المرور سيتمكن رجل المرور من مشاهدة موقع الحادث، وأقصر الطرق للوصول إلى الموقع، وفي حال وجود إصابات خطيرة سوف يقوم النظام بتحديد أقرب مركز إسعاف وإرسال المعلومات الرئيسية إليه، وكذلك تحديد أقرب المستشفيات إلى موقع الحادث.

٢- نظام إدارة المرور والعمليات: والذي من شأنه تأسيس إدارة مرورية فعالة في المدينة، حيث يتطلب الأمر في بعض الحوادث المرورية إغلاق طرق معينة أو توجيه

السير في اتجاه معين، حينها يوفر هذا النظام عمليات احتواء الحوادث عن طريق التوجيه السريع والآلي لدوريات المرور للقيام بالمهام المطلوبة بالسرعة والدقة اللازمة، وفي حالة الحاجة إلى إغلاق منطقة معينة يُمكِّن النظام من تحديد جميع الطرق المؤدية إلى هذه المنطقة، وتوجيه مركبات المرور إليها آلياً.

٣- الربط مع الجهات الأخرى: يتميز هذا النظام بمرونته وقابليته للربط مع الجهات الأخرى، مثل: جمعية الهلال الأحمر، وشرطة منطقة الرياض، وإدارة الدفاع المدني بمنطقة الرياض، وأمانة منطقة الرياض، وغيرها من الجهات، وهو ما يسهل استدعاء سيارات الإسعاف أو الدفاع المدني أو أية أجهزة أخرى معنية بمباشرة الحوادث الخطرة.

تحليل معلومات الحوادث

وفي الإطار ذاته قامت الهيئة العليا بالتعاون مع مرور المنطقة بتصميم نظام متخصص في تحليل معلومات الحوادث المرورية في المدينة، مزود بمعلومات الخريطة الرقمية الأساسية لمدينة الرياض.

ويتميز هذا النظام بقدرته على تحديد مواقع الحوادث المرورية على شبكة الطرق في الخريطة الأساسية للمدينة اعتماداً على إحداثيات المواقع الجغرافية، إضافة إلى المعلومات الضرورية الأخرى مثل: المواقع التي تكثر فيها الحوادث، والمواقع الخطرة في المدينة، وتفاصيل الحادث مثل:(تاريخ الحادث، وموقعه، والحالة الجوية) وتفاصيل الضحايا مثل: (العمر، والجنسية، ونوع الإصابة وغيرها).

كما بمقدور النظام نقل معلومات الحوادث المرورية المسجلة في جميع فروع مرور مدينة الرياض إلى المركز الرئيسي للمرور في الناصرية، وسيعمل النظام على تزويد الهيئة العليا وأمانة المنطقة ووزارة النقل وجمعية الهلال الأحمر والدفاع المدني بالمعلومات الرئيسية للحوادث المرورية، وذالك باستخدام تقنية المايكروويف الرقمي عالي النطاق.

برامج لتطوير النقل في المدينة

ويمثل مشروع تطوير مركز القيادة والتحكم بمرور منطقة الرياض إحدى صور التعاون المشترك بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور المنطقة، ضمن برنامج تطوير النقل في مدينة الرياض، حيث أعدت الهيئة خطة شاملة لتطوير نظام النقل تهدف إلى توفير سبل التنقل الآمن واليسير، ويسهم في توجيه التطوير الحضري خلال العشرين عاماً القادمة.

كما يمثل هذا المشروع أحد الجوانب التنفيذية المهمة لإستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض التي تبنتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وحققت - بفضل الله - خلال السنوات الأربع الماضية منذ البدء في تطبيقها نجاحات ملموسة، ظهرت من خلال انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطرة في المدينة. وذلك نتيجة لما تم تنفيذه من مشاريع متخصصة في مجال السلامة المرورية.

وتهدف إستراتيجية السلامة المرورية إلى التوصل إلى الحلول الممكنة كافة، واتخاذ التدابير الضرورية لرفع مستوى السلامة المرورية في المدينة، وتفعيل أوجه التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة المختلفة للحد من الحوادث المرورية والتخفيف من عواقبها.

وتقوم إستراتيجية السلامة المرورية على استيعاب جميع العوامل المرورية والهندسية والاقتصادية والصحية والإدارية والثقافية، في إستراتيجية توجيهية تعمل على رفع مستوى السلامة المرورية في المدينة، وذلك من خلال برامج تنفيذية بعيدة المدى تشارك فيها تسع جهات حكومية ذات العلاقة بالسلامة المرورية.

مشاريع متخصصة

وقد شملت المشاريع المتخصصة التي نفذت خلال الأعوام الأربعة منذ البدء في تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية؛ تطوير الأنظمة ومكننتها، وتسخير التقنية لمعالجة نواتج الحوادث المرورية، فضلاً عن تنفيذ الحملات المرورية، واستحداث المرور السري وتطبيق مفاهيم الإدارة الشاملة للحوادث المرورية في المدينة.

وساهم تأسيس الهيئة نظاماً حديثاً لجمع معلومات الحوادث المرورية وتحليلها؛ في توفير المعلومات اللازمة كافة عن الحوادث المرورية، ومن ضمنها تحديد مواقع الحوادث عن طريق إحداثيات المواقع الجغرافية (GPS).

كما قامت الهيئة ببناء خريطة للحوادث المرورية لمدينة الرياض، ساهمت في التعرف على الطرق والتقاطعات التي تشهد أكبر عدد من الحوادث المميتة، أو التي ينتج عنها إصابات خطرة، وكذلك التعرف على الأسباب الرئيسية للحوادث، والفئات العمرية.

ولمعالجة المواقع الخطرة مكّنت قاعدة معلومات الحوادث المرورية، وإنتاج خريطة الحوادث المرورية في مدينة الرياض؛ من تحديد الطرق والمواقع التي تتركز فيها الحوادث المرورية، لتتولى كل من أمانة منطقة الرياض ووزارة النقل معالجة عدد من المواقع الخطرة في المدينة، وضمان تزويدها بعوامل السلامة المرورية كافة، فخلال عام ١٤٢٩هـ قامت أمانة منطقة الرياض بطرح أكثر من ١٠٠ موقع لتحسين مستوى السلامة المرورية عند المدارس والمساجد، بينما سيتم - بمشيئة الله - تنفيذ مشاريع تهدئة السرعة داخل الأحياء السكنية في الفترة القادمة.

خطة لتطبيق الأنظمة المرورية

أما خطة تطبيق الأنظمة المرورية في مدينة الرياض التي وضعتها الهيئة بالتعاون مع مرور منطقة الرياض؛ فيجري حالياً تنفيذها في مدينة الرياض؛ بهدف فرض الأنظمة المرورية بشكل مستمر في مدينة الرياض.

وتتضمن هذه الخطة أهم المخالفات المرورية التي تتسبب في الحوادث الخطيرة مثل: السرعة وقطع الإشارة والانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق والقيادة بتهور، كما تتضمن تدريب أفراد المرور في الميدان على عمليات الضبط المروري إلى جانب تحديد مواقع الحملات المرورية الثابتة الخاصة بمراقبة السرعة وتجاوز الإشارة، من حيث مكان الحملة، ووقت تنفيذها ومدته، وتغيير أماكنها بشكل دوري، واستخدام المرور السري في ضبط مخالفات تجاوز السرعة والانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق. وقد جرت عمليات التدريب الميداني لأفراد المرور على استخدام المرور السري بوصفه آليات متحركة لضبط المخالفات المرورية، واستخدام مسدسات قياس السرعة التي تعمل بالليزر لضبط السرعة على الطرق.

تزايد عدد المركبات وتراجع الخسائر

وقد أوضحت النتائج - بحمد الله - نجاح هذه العمليات في تخفيض معدل السرعة في معظم الطرق الرئيسية بالمدينة، حيث تحققت خلال الأعوام الأربعة الماضية من تطبيق المهام المدرجة في الخطة الخمسية الأولى من إستراتيجية السلامة المرورية؛ نتائج ملموسة ظهرت من خلال انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطرة في المدينة، حيث كانت أعداد حوادث الوفيات في عام ١٤٢٥هـ ٤٣٠ حادث وفاة، وفي عام ١٤٢٦هـ ٤٠٨ حادث وفاة، وفي عام ١٤٢٧هـ ٣٥٣ حادث وفاة، وفي عام ١٤٢٨هـ ٣٥٧ حادث وفاة.

كما تبين من خلال استخدام المؤشرات الرئيسية العالمية لتحليل معدلات الوفيات الناتجة من الحوادث المرورية أن معدل الوفيات المسجل لكل ١٠ آلاف مركبة في مدينة الرياض قد سجَّل انخفاضاً مستمراً طيلة السنوات التي تلت تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض، حيث بلغت أعداد الوفيات في ١٤٢٥هـ ٣,٤ وفاة لكل ١٠ آلاف مركبة، وبلغت في عام ١٤٢٦ هـ ٣ وفيات لكل ١٠ آلاف مركبة، واستمر الانخفاض في عام ١٤٢٧هـ ليصل إلى ٢,٣ وفاة لكل ١٠ آلاف مركبة ، وبنهاية عام ١٤٢٨ هـ وصل عدد الوفيات إلى حالتي (٢) وفاة لكل ١٠ آلاف مركبة. وقد تحققت هذه النتائج الإيجابية - بفضل من الله - بالرغم من التزايد السنوي لعدد المركبات وتزايد عدد الرحلات المرورية في مدينة الرياض، التي كانت تبلغ ٥,٣ مليون رحلة يومية في عام ١٤٢٥هـ، ووصلت إلى ٦ مليون رحلة يومية في عام ١٤٢٨هـ.

أما فيما يتعلق بحوادث الإصابات الخطرة فقد بلغ إجمالي عدد الإصابات في مدينة الرياض لعام ١٤٢٥هـ قرابة ١,٥٥٥ إصابة بليغة، وفي عام ١٤٢٦هـ بلغت قرابة ١,٤٠٨ إصابة بليغة، فيما انخفضت عام ١٤٢٧هـ إلى ١,٢٦٧ إصابة بليغة، وفي عام ١٤٢٨ انخفضت - ولله الحمد - إلى ١,١٧٨ إصابة.

وعلى الصعيد ذاته أنجزت الهيئة العليا بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور، ومرور منطقة الرياض؛ دراسة متخصصة لتقدير تكلفة الحوادث المرورية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني، ركزت على المحاور الرئيسة المتعلقة بتقدير تكلفة الفاقد الوطني من الإنتاج وتكاليف الوفيات والعلاج الطبي والتشغيل وغيرها.

برنامج تطوير طريق الملك عبد اللّه..
مزج بين استدامة نظم النقل والبيئة العمرانية المجاورة

يشكل برنامج تطوير طريق الملك عبد الله جزءاً من الخطة الشاملة لتطوير نظام النقل في مدينة الرياض، التي أعدتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وتهدف إلى توفير سبل التنقل الآمن واليسير من خلال تطوير نظام نقل مستديم يفي بمتطلبات التنقل القائمة والمتوقعة في المدينة، ويسهم في توجيه التطوير الحضري خلال العشرين عاماً القادمة.

وتنطلق هذه الخطة من ستة محاور رئيسة، تشمل: (خطة لتطوير شبكة الطرق المستقبلية، وخطة شاملة للإدارة المرورية، وخطة شاملة للنقل العام، ووضع معايير كفيلة بتحقيق التكامل بين توزيع استخدامات الأراضي والأنشطة الحضرية المختلفة، إضافة إلى دراسة اقتصاديات النقل بمدينة الرياض، وتطوير الهياكل الإدارية والكوادر البشرية والإمكانيات التقنية وتفعيلها).

وقد تجسدت جميع هذه المحاور في برنامج تطوير طريق الملك عبد الله، الذي يجري حالياً تطويره ليتحول إلى طريق حضري مميز يتلاءم مع دوره بوصفه عصب نشاط رئيسي في مدينة الرياض بما يحدث تغييراً إيجابياً في قطاع النقل بمختلف أشكاله في اتجاهي الشرق والغرب في مدينة الرياض.

خصصت الخطة الشاملة لتطوير طريق الملك عبدالله مجموعة من الأهداف التصميمية للمرحلة الأولى من مشروع الطريق التي تمتد لأكثر من خمسة كيلومترات (٥,٢٨٠ كم) ابتداءً من شرق طريق الملك عبد العزيز حتى غرب طريق الأمير تركي بن عبد العزيز الأول، وتركزت هذه الأهداف على:

- تحويله إلى طريق حر الحركة للسيارات.
- زيادة طاقة الطريق الاستيعابية من ١٩٠ ألف سيارة يومياً في الوقت الحاضر إلى ٥٢٠ ألف سيارة يومياً بعد إنشائه.
- تحويله إلى محور عمراني نشط وبيئة عمرانية واقتصادية وإنسانية مميزة تتلاءم مع دوره بوصفه عصب نشاط رئيسي.
- تهيئة الطريق لاستيعاب خط القطار الكهربائي والمحطات الخاصة به مستقبلاً.
- استيعاب أنظمة الإدارة المرورية التقنية المتقدمة.

أنفاق تمتد لـ ١,٢٥ كم

يشتمل نطاق العمل في المشروع على إنشاء ثلاثة مسارات للطريق الرئيسي، ومسارين على الأقل لطرق الخدمة في كل اتجاه، مع زيادة عددها عند التقاطعات والمداخل والمخارج من الطريق الرئيسي وإليه، إلى جانب مسار بعرض يتراوح بين ٩-١٧متراً وسط الطريق الرئيسي لاستيعاب خط القطار الكهربائي والمحطات المُزمع إنشاؤها مستقبلاً.

وفي الوقت الذي يحتوي المشروع في مرحلته الأولى على خمسة تقاطعات رئيسية تؤثر بشكل كبير على سلاسة التنقل والحركة بين شمال المدينة وجنوبها؛ يشتمل المشروع على إنشاء ثلاثة أنفاق طول كل منها ١٨٥ متراً عند تقاطع الطريق مع كل من طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز (الأول)، وشارع التخصصي، وطريق الملك عبدالعزيز.

كما يحتضن المشروع إنشاء نفق رابع مغلق بطول ٧٠٠ متر، يمتد من غرب طريق الملك فهد حتى شرق شارع العليا، لتمتد أطوال مسافات هذه الأنفاق إلى نحو ١,٢٥ كيلو متر ضمن الطريق.

إعادة إنشاء شبكات الخدمات

يتضمن نطاق العمل في المشروع تمديد شبكات خدمات الطريق من كهرباء، ومياه، وتصريف سيول، وري، وتصريف المياه الأرضية، وإنارة وأنظمة للسلامة في الأنفاق؛ وتتجاوز

عناصر المشروع حدود متطلبات الطريق نفسه؛ لتشمل احتياجات الأحياء المجاورة وشبكات الخدمات في المدينة، حيث اشتمل نطاق العمل على تحويل وإعادة إنشاء خطوط الخدمات الرئيسية الواقعة تحت الطريق القديم بما يتناسب مع الوضع الجديد للطريق، والتي تخدم معظم الأحياء الواقعة شمال طريق الملك عبدالله وجنوبه، بما يشمل شبكات الكهرباء والمياه وصرف السيول والصرف الصحي والاتصالات وغيرها.

عناصر إنسانية وجمالية وبيئية

ولم تقتصر نواتج برنامج تطوير طريق الملك عبد الله على الجوانب المرورية وتيسير حركة السير لمرتاديه فقط، بل تمتد هذه النواتج لتشمل التعامل مع الطريق ومحيطه بوصفه بيئة عمرانية متكاملة تهتم بالجوانب الإنسانية والجمالية والبيئية ذات الصلة كافة.

فبرنامج تطوير الطريق يراعي متطلبات حركة المشاة والمتسوقين في المنطقة، وذلك عبر بسط أرصفة فسيحة على طول الطريق تصل مساحتها إلى أكثر من ١١٣,٦٦٥ متراً مربعاً، تتخللها ممرات مظللة للمشاة للتشجيع على ممارسة رياضة المشي ونشر الوعي الصحي بأهمية هذه الرياضة، وما تعود به من نفع على الصحة العامة في المجتمع.

ولكون البيئة المحيطة بممرات المشاة تشكل أحد عوامل الجذب الرئيسية لمرتادي هذه الممرات؛ روعي في تصميم أرصفة الطريق تغطيتها بغطاء كثيف من الأشجار والنخيل، وهو الأمر الذي من شأنه إيجاد منطقة طبيعة موازية للطريق، تضم أكثر من ٣٦٤٢ شجرة، ونحو ٥٢٤ نخلة، و٣٥٠٠ نبتة وشجيرة، بينما

ستمد مسطحات خضراء على طول الأرصفة، لتغطي مساحة يبلغ قدرها ٦٣,٤٤٨ متراً مربعاً.

ولم يغفل برنامج تطوير الطريق العناية بما يعرف بـ «فرش الطريق» حيث سيراعي استخدام الألوان المناسبة لبلاط الأرضيات، وتحديد المواقع الملائمة للوحات الإرشادية والدعائية التي ستضفي على جانبي الطريق المزيد من الحيوية والتفاعل، مع الأخذ في الحسبان المواقع الملائمة لأماكن الجلوس والتنزه على جانبي الطريق، وهو ما من شأنه المساهمة في الجذب إلى مناطق التسوق المحيطة، فضلاً عن تشجيع التواصل الإنساني لمجاوري الطريق من سكان الأحياء ضمن بيئة مميزة.

جانب آخر من «أنسنة الطريق» يتمثل في اعتناء برنامج التطوير بنوعية الإضاءة الليلية المناسبة لأرصفة المشاة وشكلها وتمييزها عن تلك المستخدمة في إضاءة الطريق، حيث سيتم تصميم الإضاءة واختيار وحداتها بشكل يتناسب مع عناصر التصميم العمراني الأخرى؛ لتحقيق المتطلب الوظيفي والجمالي في آن واحد.

حديقة وميدان فوق الطريق

كما ستحتوي الحديقة العلوية التي تقام فوق النفق الممتد من تقاطع طريق الملك عبد الله مع طريق الملك فهد حتى شارع العليا على مسطحات خضراء ومناطق مفتوحة وساحات تبلغ مساحتها ٧٠,٠٠٠ متر مربع، تحيط بها ساحة عامة قريبة من محطة القطارات المركزية التي ستقام على تقاطع طريق الملك عبدالله مع طريق العليا.

وستعمل هذه الحديقة والساحات المحيطة بها مستقبلاً على استيعاب حركة ركاب القطار أثناء وصولهم إلى المحطة وتأمين المواقف الكافية لسيارات الأجرة، في الوقت الذي تمثل فيه متنفساً طبيعياً لسكان الأحياء المجاورة ومرتادي الطريق؛ حيث تحتوي على مسطحات خضراء، فضلاً عما تمثله من إضافة جمالية وبيئة للطريق بشكل خاص والمدينة بصفة عامة.

وقد روعي في برنامج تطوير الطريق تحديد مواقع ملائمة ومجهزة لانتظار الحافلات وسيارات الأجرة، بينما سيجري تخصيص مساحات واسعة على جانبي الطريق لمواقف سيارات المتسوقين والمرتادين.

ولتأكيد الربط بين الضفتين الشمالية والجنوبية للطريق، وتسهيل تنقل المتسوقين بشكل آمن وميسر؛ أكد تصميم مشروع الطريق على استغلال المناطق المغطاة من الطريق بوصفها منطقة عبور للمشاة بعيداً عن حركة المركبات السريعة.

نظم للإدارة المرورية

وبالعودة إلى الخطة الشاملة لتطوير نظام النقل في المدينة التي وضعتها الهيئة، والتي تضمنت محاورها محوراً عن «الخطة الشاملة للإدارة المرورية» والتي بدورها تعنى برفع كفاءة تشغيل نظام النقل، ورفع مستوى السلامة المرورية على شبكة الطرق، وتوظيف التقنيات الحديثة المناسبة لرفع كفاءة الأداء. وتشتمل هذه الخطة على ٦٠ مشروعاً موزعة على سنوات الخطة العشرين، وقد بدأ العمل في تنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة.

أحد مشاريع الخطة الشاملة للإدارة المرورية يجري تطبيقه في برنامج تطوير طريق الملك عبد الله، إذ تُشكل الإدارة المرورية عنصراً مهماً في تصميم الطريق، وأحد أهداف المشروع التصميمية التي يرمي إلى تحقيقها على أرض الواقع.

وتمثل هذا الهدف في تجهيز الطريق لاحتضان نظم الإدارة المرورية التقنية المتقدمة وتشغيلها؛ لتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقة الاستيعابية للطريق، ورفع مستوى السلامة المرورية عليه، وذلك باستخدام اللوحات الإرشادية المرورية الإلكترونية المتغيرة، ووضع نظام إشارات متكامل على طول طرق الخدمة، إلى جانب مراقبة الحركة المرورية عند التقاطعات وعلى امتداد الطريق بواسطة كاميرات المراقبة، ونظام التحكم بالمداخل والمخارج، وتطبيق نظام إدارة وتوفير المواقف.

خطط لتحويل الحركة

وقد أخذت مرحلة تنفيذ المشروع في الحسبان انسياب حركة المرور وعدم إعاقتها أثناء التنفيذ، وعدم التأثير في النشاط التجاري، حيث يستلزم تنفيذ المشروع الحفر بكميات هائلة في الطريق، والقيام بإعادة بناء لكل الخدمات التي تقع تحت الطريق التي تخدم الأحياء المجاورة وذلك لتناقضها مع مناسيب الطريق الجديد وارتفاعاته.

وقد تطلبت مرحلة التنفيذ الكثير من الإجراءات والترتيبات المؤقتة لضمان انسيابية المرور أثناء تنفيذ هذا المشروع عند تقاطعات الطريق مع كل من طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز (الأول)، وشارع التخصصي، وطريق الملك فهد، وشارع العليا، وطريق الملك عبدالعزيز، وجميعها تقاطعات ذات كثافة مرورية عالية.

خفض التكاليف

وقد جرى توقيع عقد تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الشاملة لتطوير الطريق برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في الثامن من جمادى الآخر لعام ١٤٢٨هـ، مع شركة سعودي أوجيه المحدودة بمبلغ إجمالي قدره (٦٩٨،٧٥٢،٤٥٦ ريالاً)، وخلال مدة تنفيذ قدرها ثلاث سنوات.

وقد تم طرح عقد تنفيذ المرحلة الأولى من خطة تطوير الطريق في مناقصة عامة، وعلى إثرها تمت دراسة العروض المقدمة إلى الهيئة العليا كافة من عدد كبير من المقاولين السعوديين وغيرهم من كل من: بريطانيا وبلجيكا وتركيا وفرنسا وقبرص وكوريا والصين، وجرى ترسية المشروع على «شركة سعودي أوجيه المحدودة» باعتباره أقل العطاءات المقدمة مالياً ولمطابقته للشروط والمواصفات المطلوبة ويقل عن العرض الثاني الذي يليه بنسبة ٢٨٪.

ورغبة من الهيئة في تخفيض قيمة تكاليف المشروع ليكون في حدود الميزانية المطروحة؛ تم إجراء بعض التعديلات بما لا يمس جوهر المشروع، حيث استطاعت الهيئة تخفيض التكاليف بما يتوافق مع الميزانية.

إنجاز ٢٠٪ من أعمال التطوير

وخلال النصف الأول من العام الأول لبدء تنفيذ المشروع، تجاوزت نسبة الإنجاز ٢٠٪، على أن يكتمل - بمشيئة الله - في وقته المحدد، حيث تسير أعمال التنفيذ وفق الجدول الزمني المعتمد للمشروع.

المسابقات المعمارية ..
أفكار مبتكرة ترتقي ببيئة المدن

تنشأ الحاجة إلى تنظيم المسابقات المعمارية للحصول على أفكار تصميمية جديدة ترتقي بالبيئة العمرانية للمدن، بما يحقق احتياجات السكان المادية والمعنوية، ويعالج المشكلات التي تضعف البيئة الإنسانية في متجاورات المدن، في الوقت الذي تساهم فيه في طرح حلول معمارية مدروسة تحقق المتطلبات المعمارية للمنشآت، بما ينسجم مع ثقافات المجتمع ومعتقداته وسط بيئات إنسانية مترابطة، وبما يراعي الاعتبارات الجمالية للتصميم.

ولعل من بين المبادئ التي تسعى من خلالها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى تحقيق رؤيتها التطويرية المعمارية والعمرانية في مختلف برامجها ومشاريعها التطويرية في المدينة اتباع أسلوب المسابقات المعمارية طريقاً للوصول إلى أفضل الأفكار والتصاميم، وممراً لعبور التجديد والإبداع لصورة المدينة ونسيجها العمراني.

تطوير عمراني

تعريف المسابقة المعمارية

المسابقة المعمارية هي مصطلح ومفهوم عالمي، يتم من خلاله دعوة مفتوحة أو محددة لمكاتب استشارية لتصميم معماري لمبنى أو مجموعة مبانٍ، ضمن شروط ومعايير ومحددات تصميمية تلبي احتياجات المشروع.

ويقدم المشاركون في المسابقة مجموعة من الأفكار التصميمية والعمرانية والتي تقدم حلولاً وأفكاراً معمارية لمتطلبات المشروع ضمن البيئة العمرانية المحيطة به.

وقد تكون المسابقة المعمارية محلية أو إقليمية أو دولية، حسب طبيعة المشروع وأهميته والميزانية المتوفرة للمسابقة.

وهناك نوع آخر من المسابقات وهي المسابقات المدفوعة، حيث يمكن تكليف عدة استشاريين - ثلاثة استشاريين في الأغلب - بتقديم أفكار أولية مقابل تكاليف محددة ومتساوية للجميع.

فوائد مهنية وتعليمية

تتعدد الفوائد الناتجة عن تنظيم المسابقات المعمارية، وتشمل جوانب مهنية، واجتماعية، وتعليمية، غير أن من أبرز هذه الفوائد:

- فتح باب المشاركة في التصميم المعماري والعمراني أمام المعماريين والمخططين من جهات ومنابع وأصول مختلفة، وهو ما يثري مجموعة الأفكار المقدمة.
- إعطاء فرصة للمعماريين المتميزين للظهور، وإظهار إمكانياتهم وطرق تعاملهم في تصميم المشاريع، وهو ما يقدم أفكاراً جديدة بطرق مختلفة وخارجة عن المألوف والمعهود.
- حث المتسابقين للحصول على المراكز المتقدمة (الثلاثة الأولى من المسابقة)، ومن ثم تقديم أفكار معمارية متميزة للوصول إلى أفضل النتائج والحلول.

يتم اختيار المشاريع الفائزة في المسابقات المعمارية بحسب أسس علمية مدروسة ومقرونة بخبرة المحكمين ونزاهتهم، ومن ثم فإن المشاريع المختارة تكون صفوة التقديمات، وأكثرها ملاءمة لواقع المشروع وطبيعته وظروفه.

مراحل التسجيل والتحكيم

يجري الإعلان عن الأفكار الفائزة في المسابقات المعمارية عادةً عقب انتهاء الجهة المنظمة من مرحلتي التسجيل والتحكيم للأفكار المشاركة في المسابقة، وذلك وفقاً لمعايير التقويم المحددة في المراجع التصميمية للمسابقة، ويتم ذلك بمشاركة لجان تحكيم مكونة من مجموعة من أكاديميين ومهنيين ممارسين.

من المعايير العالمية للمسابقات المعمارية: توفير جوائز للفائزين الثلاثة الأوائل أولاً؛ لإعطاء فرصة للمركزين الثاني والثالث للمشاركة في حال عدم الفوز بالمركز الأول، وذلك لتشجيع المتسابقين، وزيادة فرصهم للفوز بمبالغ مالية تساهم في تغطية جزء من نفقات المشاركة في المسابقة وتكاليفها، ومن ثم تشجيع المتسابقين على المشاركة في مسابقات أخرى ومتعددة.

رؤية تطويرية معمارية

وفي هذا الإطار كان للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض قصب السبق محلياً في اتباع أسلوب المسابقات المعمارية طريقاً للوصول إلى أفضل الأفكار والتصاميم، وممراً لعبور التجديد والإبداع لصورة المدينة ونسيجها العمراني، فقد جعلت الهيئة من تنظيم هذه المسابقات المتخصصة أحد المبادئ الأساسية التي تسعى الهيئة من خلالها إلى تحقيق رؤيتها التطويرية المعمارية والعمرانية في برامجها ومشاريعها التطويرية كافة، فقد نظمت الهيئة سلسلة من المسابقات المعمارية للعديد من المشاريع الكبرى التي نفذتها في المدينة، شارك فيها العديد من المكاتب الاستشارية الكبرى المحلية والعالمية.

مسابقات عالمية

وعلى الصعيد ذاته نظمت الهيئة بالتزامن مع ندوات الإسكان مسابقات عالمية للتصميم العمراني في مجالات الإسكان، ترمي إلى دعوة المتخصصين المحليين والعالميين إلى تقديم أفكار عملية ومبتكرة تساهم في تحقيق بيئة عمرانية متميزة في أجزاء مدينة الرياض كافة، وإيجاد بيئة عمرانية إنسانية عن طريق تحقيق احتياجات السكان المادية والمعنوية، واقتراح المعالجات العمرانية المناسبة للمدينة.

فقد نظمت الهيئة في ٧ ربيع الأول ١٤٢٨هـ «المسابقة العالمية للتصميم العمراني لمجاورة سكنية تحت شعار «الحي السكني.. سكن وحياة» بالتزامن مع ندوة الإسكان الثالثة، وذلك بهدف دعوة المتخصصين المحليين والعالميين إلى تقديم أفكار عملية ومبتكرة لتلافي سلبيات التصميم العمراني التي تعيشها بعض أحياء مدينة الرياض، وصولاً إلى تحقيق بيئة عمرانية متميزة للأحياء السكنية.

ويقدر إجمالي جوائز المسابقة لفئتيها (الطلاب والمهنيين) بـ ٥٢٥ ألف ريال سعودي، أي: ما يعادل ١٤٠ ألف دولار أمريكي.

وكانت الهيئة قد نظمت مسابقة عالمية خاصة بتصميم المسكن السعودي الحديث تحت عنوان (المسكن الميسر)، وذلك بالتزامن مع ندوة الإسكان الثانية التي نظمتها الهيئة في الفترة من ٧ إلى ١٠صفر ١٤٢٥هـ، وشارك فيها ١٧٨ متسابقاً؛ منهم ١١٥ محترفاً و ٦٣ طالباً من ٢٦دولة حول العالم. وعلى ضوء تقويم المشاريع المشاركة في تلك المسابقة من قِبَل لجنة التحكيم تمَّ اختيار ستة متسابقين من فئتي المحترفين والطلاب لنيل الجوائز التقديرية التي قدمتها الهيئة.

مواقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض..

تحديث للشكل وتطوير للمحتوى وتنوع في الخدمات

خدمة سكان مدينة الرياض وزوارها عبر توفير أكثر المعلومات حداثة ودقة عن مدينتهم؛ كانت الهدف الذي رسمته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عندما أسست الموقع الرسمي لمدينة الرياض على شبكة الإنترنت www.arriyadh.com قبل نحو ستة أعوام.

وبما يتماشى مع طبيعة وسائل التقنية المتسارعة في التطور والتحديث شهد موقع مدينة الرياض سلسلة من التحديثات والتطوير منذ تأسيسه، شملت مختلف أركانه ومحتوياته ليتواكب مع متطلبات وتطلعات مستخدميه وزائريه، كان آخرها التحديث الشامل الذي خضع له الموقع في شكله ومحتواه أخيراً لينطلق في صورته الجديدة؛ ليتماشى مع أهمية مدينة الرياض بوصفها عاصمة للمملكة العربية السعودية، ويستوعب كماً وافراً من الخدمات والعناصر والمعلومات التي تهم زائريه سواء كانوا من سكان المدينة أو من خارجها أو من خارج المملكة.

تقنية المعلومات

الرياض.. مدينة رقمية

انعكس التطور الذي واكبته مدينة الرياض في شتى إشكاله وأنواعه في مختلف الجوانب العمرانية والخدماتية والاقتصادية والبيئية وغيرها؛ على الجوانب التقنية في المدينة التي باتت من أسرع المدن في المنطقة استقطاباً للتقنية، وأصبحت تطمح إلى التحول إلى مصاف المدن العصرية التي تتوفر فيها خدمات الاتصال لجميع الأفراد وقطاعات الأعمال، سواء كان ذلك في المنازل أو في مختلف الأماكن العامة، في الوقت الذي تتوفر فيه خدمات الحكومة الإلكترونية كافة، والتجارة الإلكترونية بشكل آمن وميسر عبر مواقع نسيجية وخدمات لاسلكية، وهو ما من شأنه تيسير شؤون الحياة العامة والخاصة للسكان، فضلاً عن تطوير النشاط الاقتصادي بأنواعه كافة، وفتح مجالات عمل واسعة أمام الشباب، وتقريب أوعية العلم والمعرفة إلى فئات المجتمع كافة.

هذا التطور التقني الذي يشهده مجتمع المدينة جاء منسجماً مع الرؤية المستقبلية التي رسمها المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض الذي وضعته الهيئة، والتي كان أحد عناصرها «تحويل مدينة الرياض إلى مركز إشعاع ثقافي وعلمي رائد، ومركز للمعرفة في الأبحاث العلمية والتقنية».

توظيف أمثل للتقنيات

إحدى الصور المتعددة لعناية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المدينة؛ تمثلت في مبادرتها بتعزيز المحتوى المعلوماتي لديها وتقديمها مختلف الخدمات والمعلومات للمستفيدين إلكترونياً، وهو الأمر الذي ساهم في التوظيف الأمثل لتقنيات المعلومات لمواكبة التطور التكنولوجي عبر استخدام أنظمة إلكترونية حديثة تسهل وتسرع نقل المعلومات للمستفيدين داخل المدينة وخارجها.

فموقع مدينة الرياض الرسمي على شبكة الإنترنت www.arriyadh.com الذي أسسته الهيئة يحتل مراكز متقدمة في محركات البحث ويحظى بتفاعل كبير من قبل الزائرين والمستخدمين لخدماته التي تتعدد ما بين خدمات إخبارية وتعليمية وثقافية وسياحية واقتصادية وتسويقية وغيرها، إضافة إلى قواعد المعلومات الشاملة التي يحتضنها الموقع، والتي تشهد عمليات تطوير وتحديث على الدوام.

أهداف الموقع

رسمت الهيئة جملة من الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها من وراء تأسيسها وتطويرها لموقع مدينة الرياض الرسمي على شبكة الإنترنت، ومن جملة هذه الأهداف ما يلي:

- أن يكون مصدراً رسمياً للمعلومات التي تخص المدينة.
- نشر الأخبار الخاصة بالمدينة.
- استعراض أبرز الأحداث في العاصمة.
- تقديم معلومات للسكان والزائرين عن أهم الخدمات في الرياض من خلال دليل الخدمات.
- تقديم المشروعات التي يتم تنفيذها حالياً بالمدينة وتعريف الناس بها.
- استعراض الخطط والاستراتيجيات الخاصة بتطوير المدينة.
- استطلاع آراء سكان المدينة وزوارها في الخطط والبرامج والمشروعات القائمة والمستقبلية.
- استقبال المقترحات حول كافة القضايا التي تخص المدينة وأفضل الطرق لمعالجتها.
- عرض نتائج البحوث والدراسات التي تنفذها الهيئة.
- التعريف بالخطط والإستراتيجيات والبرامج والمشاريع الحالية والمستقبلية التي تضعها الهيئة.

الصفحة الرئيسية

شمل التطوير الذي خضع له موقع مدينة الرياض الصفحة الرئيسية للموقع في جانبي الشكل والمضمون، حيث شهد شكل الصفحة تغييراً جذرياً عما كان عليه قبل التحديث، سواء كان ذلك في جانب حجم الصفحة وألوانها، أو في توزيع مكوناتها، أو في الخدمات والعناصر التفاعلية التي أضيفت إليها.

أما في جانب المضمون فقد تضمن التطوير جملة من عمليات

التطوير والتحديث والإضافات، شملت مختلف أركان الصفحة، ومنها على سبيل المثال: «باب أخبار الرياض» الذي يتصدر أعلى الصفحة الرئيسية، ويضم الأخبار الرئيسية التي تعني بمدينة الرياض وسكانها من أحداث وفعاليات وبرامج ومشروعات في المجالات كافة. ويتكون الباب من خمسة أخبار رئيسية يتم عرضها بالتتابع لكل خبر، بحيث يتضمن الباب عنوان الخبر وملخصاً عن محتوياته، وصورة رئيسية تعبر عن مضمون الخبر. ويتم تحديث هذه الأخبار بشكل مستمر على مدار الساعة.

أخبار الرياض

وضمن إطار واحد جرى تصميم روابط الأخبار العالمية والاقتصادية والرياضية، بحيث تشترك في مساحة واحدة تتيح التنقل والاختيار فيما بينها بشكل يسير، في الوقت الذي يسمح فيه باستعراض أكبر قدر ممكن من المعلومات في المساحة نفسها. وتشتمل هذه الروابط على كل من العناصر التالية:

- «باب الأخبار العالمية»، ويتكون من خبر رئيسي يتم اختياره من بين أهم الأخبار العالمية العاجلة مع صورة مصغرة، يليه ثلاثة عناوين لأخبار دولية فرعية يجري تحديثها بشكل دوري.
- «الأخبار الاقتصادية»، وتتكون من خبر اقتصادي رئيسي مختصر وصورة مصغرة، تتبعها ثلاثة أخبار فرعية عن أبرز الأحداث الاقتصادية التي تهم زوار ومستخدمي الموقع.
- «الأخبار الرياضة»، وتتكون أيضاً من خبر رياضي رئيسي مصور، وثلاثة أخبار فرعية عن أحدث التطورات في الساحة الرياضية.

كما تم تخصيص جزء في وسط الصفحة الرئيسية للأخبار الدينية الرئيسية، يتضمن خبراً رئيسياً مصوراً إلى جانب أخبار فرعية في المجال نفسه، وفي الإطار ذاته يتم عرض أخبار قسم الأسرة الذي يتضمن أيضاً خبراً رئيسياً وأخرى فرعية تتخذ جميعها الشكل نفسه، وهو ما يحقق الانسجام في عرض المعلومات على صفحة الموقع الرئيسية.

«عن الرياض»

تعد صفحة «عن الرياض» بمنزلة دليل شامل عن المدينة يضم جملة من المعلومات والبيانات المحدثة التي يتم عرضها بشكل منسق ومتجانس مع باقي صفحات الموقع.

وتتنوع محتويات صفحة «عن الرياض» بين المعلومات الأساسية عن المدينة وتاريخها ومسيرة التطوير التي تشهدها، وبين المعلومات عن الخدمات الأساسية في المدينة التي يقدمها القطاعان العام والخاص والتي تهم السكان والزوار على حد سواء، وبين المعلومات الإحصائية والرقمية عن القطاعات المختلفة، إضافة إلى خرائط تفصيلية عن المدينة في ماضيها وحاضرها وصور حديثة.

مؤشرات حضرية

تضم صفحة «عن الرياض» جدولاً للمؤشرات الحضرية في مدينة الرياض التي تصدرها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بشكل دوري، وتضم مجموعة من المؤشرات الحضرية للقطاعات السكانية والاقتصادية والعمرانية والنقل واستعمالات الأراضي في المدينة، وتهدف إلى تقديم صورة مركزة عن واقع هذه القطاعات، والنمو الذي تشهده، وذلك وفقاً لتحليل دقيق للبيانات والمعلومات حول كل قطاع من القطاعات المختارة.

وتستند الهيئة في وضعها للمؤشرات الحضرية، إلى قاعدة المعلومات الحضرية التي أسستها في المدينة، وتشكل المؤشرات الحضرية قمة هرم قواعد المعلومات، ويقصد بـ (المؤشر الحضري) ملخص المعلومات حول موضوع معين، أو الإشارة إلى إشكالية معينة، ويتصف المؤشر بمعلومته المبسطة، وتصويره للظاهرة المراد التعبير عنها بدقة متناهية.

«دليل المسافر»

تم تزويد صفحة «عن الرياض» بمجموعة من الأبواب التي تتضمن شروحاً وافية للخدمات الموجودة في المدينة

كالخدمات: التعليمية، الصحية، الطرق والمواصلات، الاقتصادية، الثقافية، ويجري تحديث وتزويد هذه الأبواب بالمعلومات والبيانات بشكل دوري.

كما استحدث الموقع خدمة «دليل المسافر» لتعريف الراغبين في زيارة المملكة ومدينة الرياض بشكل خاص، بكيفية الحصول على عديد من الخدمات الأساسية، كتأشيرات السفر، وجداول الرحلات الجوية، وطرق المواصلات داخل المدينة، وخيارات السكن والإقامة، إضافة إلى معلومات عامة عن مدينة الرياض، تشمل موقع المدينة الجغرافي، والمساحة والمناخ والعملات والعطلات والتقويم الرسمي، ومعلومات عن أمراء مدينة الرياض.

صفحة السياحة

تقوم «صفحة السياحة» في الموقع بتغطية شاملة وحصرية للفعاليات والمناسبات الثقافية والترفيهية والعلمية المختلفة التي تحتضنها المدينة، وتتيح للزائر التعرف إلى معالم المدينة ومتاحفها وحدائقها ومتنزهاتها ورحلاتها البرية، كما تحتوي على روابط لمواقع خطوط الطيران المحلية والأجنبية، وعدد من شركات السياحة العاملة في المدينة.

صفحة التسوق

أجرى الموقع تحديثاً لصفحة التسوق التي يحتضنها شمل شكل الصفحة ومضمونها، لتشمل إلى جانب عرض السلع التي يقوم بإدخالها الزوار بأنفسهم، أخباراً رئيسية عن الجديد في مجال التسوق، واستفتاءات تعنى بقضايا التسوق، ومتطلبات المتسوقين ومرئياتهم حول مختلف جوانب هذا المجال.

ولتسهيل مهمة البحث عن مراكز التسوق في المدينة، حصر الموقع معظم هذه المراكز في قائمة يتم الاختيار من بينها، أو عبر البحث عن اسم المركز المراد الوصول إليه، فيما سيتم إضافة العروض الترويجية التي تقدمها المراكز في وقت لاحق، وذلك من خلال روابط مباشرة للمواقع الإلكترونية لهذه المراكز.

المال والاقتصاد

اتسمت الصفحة الاقتصادية في موقع الرياض بشمولية كبيرة لمختلف الجوانب الاقتصادية، من أخبار ومعلومات ومؤشرات ودراسات ومقالات واستفتاءات وروابط إلكترونية.

فقد اشتملت على شريط مباشر لأسعار الأسهم في سوق الأسهم السعودي يقدم معلوماته بشكل فوري، مع تصنيف موجز للشركات الأكثر ارتفاعاً وانخفاضاً ونشاطاً، مع متابعة مباشرة لأخبار تلك الشركات، تتضمن نشر تقارير لمتابعة جلسات التداول تبث على ثلاث مراحل، تشمل: تقريراً عن مستهل تعاملات اليوم، وتقريراً عن منتصف تداولات الجلسة، ونهاية تعاملات جلسة التداول.

أخبار العقار

وفي مجال أسواق العقار، خصص الموقع تبويباً خاصاً بأهم أخبار السوق على مستوى المملكة عامة، ومدينة الرياض بشكل خاص، بما يغطي أسعار العقارات، وأسعار مواد البناء، ومؤشرات الأسعار العقارية، وفرص التمويل العقاري، ودراسات ومقالات حول واقع ومستقبل السوق العقاري، ورصد الفرص العقارية الكبرى التي تطرح في وسائل الإعلام.

النفط والطاقة

أخبار النفط والطاقة، يجري متابعتها بشكل فوري في موقع الرياض، بما يشمل أحدث الأخبار حول أسعار النفط، ومستويات الاحتياطيات والإنتاج في الدول المصدرة، ومستويات الطلب والمخزون في البلدان المستهلكة، وتوجهات منظمة أوبك، وتحليلات الخبراء والمختصين حول هذا القطاع، إضافة إلى أخبار شركات النفط والطاقة، والاستثمارات النفطية الجديدة.

مصارف وبنوك

ولكون المصارف والبنوك تعد الذراع المحرك للاقتصاد حول

العالم، خصص الموقع صفحة خاصة بالقطاع المصرفي تحتوي على أحدث أخبار المؤسسات المالية الرسمية في البلاد، وأخبار المصارف السعودية، والجديد من المعلومات والتحليلات حول المنتجات المصرفية المختلفة.

مقالات مختارة

كما تضم صفحة المال والاقتصاد، باباً للأخبار الاقتصادية العامة يتناول مختلف الأخبار والمعلومات الاقتصادية، ويرصد القرارات التي تتخذها الأجهزة الحكومية المعنية، واتجاهات الأسواق المحلية والمتغيرات التي تطرأ عليها.

كما احتوت صفحة المال والاقتصاد على اختيارات متنوعة من المقالات الاقتصادية، ومتابعة لأحدث المصطلحات والفتاوى والأبحاث الاقتصادية، إلى جانب زاوية خصصت للاستفتاءات الاقتصادية، مع إتاحة التعليق على أخبار وموضوعات الصفحة كافة لزوار الموقع.

صفحة الإسلام

تتضمن صفحة الإسلام في موقع مدينة الرياض، خبراً رئيسياً عن أهم الأحداث الدينية يجري تحديثه باستمرار، مرفقاً بزوايا تضم أهم أحداث مدينة الرياض الدينية، وأخرى أكثر شمولية تحتوي على أهم الأحداث الدينية في العالم الإسلامي.

وقد خصصت صفحة الإسلام في الموقع، زاوية خاصة باختيارات متنوعة من خطب الجمعة، وأخرى تحتوي على مقالات دينية مختارة يتم تحديثها بشكل مستمر، إلى جانب زوايا ثابتة تقدم معلومات دينية في عديد من الفروع لتشكل قاعدة بيانات زاخرة بشتى الموضوعات الدينية مثل زوايا: «آية وحديث» و«علماء الرياض» و «مساجد الرياض».

كما تقدم الصفحة الإسلامية، أدلة لعدد من الخدمات كدليل قاعدة بيانات مدارس تحفيظ القرآن في مدينة الرياض، ودليل مكاتب الدعوة في المدينة، وجدول برامج إذاعة القرآن الكريم التي تبث من الرياض، وباب خاص عن فقه الحج.

الأسرة والطفل

تتعدَّد موضوعات صفحة الأسرة والطفل في موقع مدينة الرياض، لتشمل مختلف الموضوعات الاجتماعية التي تهم زوار الموقع. ويتصدر الموضوع الرئيسي هذه الصفحة، ويطرح كل مرة إحدى القضايا المتصلة بالعلاقات الأسرية من ظواهر سلبية أو إيجابية، أو أفكار جديدة للتواصل الاجتماعي أو دراسات وأبحاث اجتماعية متخصصة.

وبما يتفق مع رسالة الصفحة، التي تدعو إلى تأسيس مجتمع منسجم ومترابط، احتضنت الصفحة مجموعة من الزوايا المتكاملة في سبيل تحقيق هذا الهدف، كزاوية «نافذة على التربية» التي تستعرض موضوعات تتناول أحدث طرائق التربية والعوامل المؤثرة في سلوك الأطفال، والحلول والمقترحات التي تساهم في بناء الأجيال المقبلة.

وفي الإطار ذاته، خصصت صفحة الأسرة والطفل، زاوية لـ«صحة الأسرة» تتناول معلومات صحية خبرية وتوعية وعلاجية، موجهة إلى أفراد الأسرة كافة، تشمل مختلف التخصصات الصحية، وترصد أحدث المنتجات وطرائق العلاج الجديدة.

ولتحقيق الشمولية في التناول ضمن صفحة الأسرة والطفل، خصص الموقع زاوية تعنى بـ «الجمال والأناقة» تقدم نصائح علمية للعناية بالمظهر العام والحفاظ عليه، إضافة إلى زاوية «المطبخ» التي تطرح أشهى الأطباق والأكلات التي تشتهر بها مدينة الرياض، وزاوية «فتاوى نسائية» التي تقدم فتاوى مختارة في مسائل دينية تهم المرأة المسلمة.

وأكثر ما يميز صفحة الأسرة والطفل الكثير من الحكايات والقصص المخصصة للأطفال.

صفحة الرياضة

تتسم الصفحة الرياضية في موقع الرياض بالشمولية والحيادية، حيث لم تركز على رياضة معينة دون غيرها من الرياضات، لتحتوي على أخبار تعنى بكرة القدم والألعاب الفردية وألعاب القوي وسباقات الخيل الهجن والصيد بالصقور وغيرها من الرياضات الأكثر شعبية في أوساط سكان مدينة الرياض.

وقد خصصت صفحة الرياضة زاوية لأخبار دوري المحترفين السعودي، وأخرى للدوريات العربية والعالمية الرئيسية، فيما تم تصنيف الأخبار الرياضية في الصفحة إلى أربعة تصنيفات تشمل: أخبار كرة القدم السعودية، الرياضة السعودية، أخبار كرة القدم العالمية، والرياضة العالمية. فضلاً عن الاستفتاء الذي يتيح لزوار الموقع إبداء آرائهم حول عديد من القضايا الرياضية.

الحكومة الإلكترونية

تتجاوز الخدمات التي تقدمها صفحة «الحكومة الإلكترونية» في موقع مدينة الرياض، سكان وزوار مدينة الرياض بمختلف فئاتهم، إلى المواطنين والمقيمين والزوار في المملكة بأجمعها، وذلك من خلال ما تقدمه الصفحة من «نماذج إلكترونية» للعديد من الوزارات والهيئات والأجهزة الحكومية والخاصة.

فيمكن لمتصفحي الموقع تحميل النماذج الإدارية الخاصة بالعديد من الأجهزة الحكومية، ومن ثم تقديم الطلبات أو إصدار الرخص والتصاريح، وهو الأمر الذي من شأنه اختصار الجهد والوقت والمال، وتسهيل أداء المهمة لكل من مقدم الخدمة والمستفيدين منها في آن واحد.

وتتعدد الوزارات والدوائر والأجهزة الحكومية التي تتيح صفحة الحكومة الإلكترونية الاستفادة من خدماتها، ومن بينها على سبيل المثال: وزارات الشؤون البلدية والقروية والخارجية والتعليم العالي والعمل والزراعة والشؤون الاجتماعية، إمارة منطقة الرياض، المديرية العامة للجوازات، الإدارة العامة للمرور، أمانة منطقة الرياض، الغرفة التجارية الصناعية في منطقة الرياض، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية،المؤسسة العامة للبريد، الهيئة العامة للاستثمار، وهيئة المواصفات والمقاييس.

وفي الوقت ذاته، يقدم الموقع روابط للمواقع الإلكترونية للوزارات والأجهزة الحكومية، والمؤسسات التعليمية والمكتبات العامة، وسفارات الدول العربية والإسلامية والأجنبية، والمؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية والمهنية والتعاونية العاملة في مدينة الرياض.

حياتنا الصحية

تتمتع الصفحة الصحية في موقع مدينة الرياض، بقدر وافر من الثراء المعلوماتي في المجالات الطبية المختلفة. ففي مقدمة الصفحة نجد موضوعاً رئيسياً عن شأن طبي جديد يهم المجتمع سواء كان ذلك اكتشافاً لعلاج جديد أو تحذير من أحد الأمراض أو طرائق للوقاية والعناية بالصحة.

كما تتضمن الصفحة زاوية خاصة بـ «الأمراض الشائعة»، وأخرى تحت عنوان «حياتنا الصحية»، وزاوية ترصد المؤتمرات والندوات الطبية، وباب «تأمل» الذي يبرز قدرة الخالق - عز وجل - في خلق الإنسان، ويشرح ما يحتويه جسم الإنسان من أجهزة داخلية وآلية عملها.

ولكون التوعية الوقائية إحدى الضرورات التي يجب معرفتها للاستعانة بها في الحالات الطارئة - لا سمح الله -؛ خصصت الصفحة زاوية للإرشادات في الحالات الطارئة.

كما تضم الصفحة، كنوزاً من الثقافة الطبية، عبر زاويتي «الفقه الطبي» و«علماء الطب في الإسلام»، إضافة إلى التعريف بالمستشفيات والمرافق الصحية العاملة في مدينة الرياض.

مكتبة الصور

تضم مكتبة الصور في موقع مدينة الرياض، مختارات متنوعة ومنتقاة من الصور القديمة والحديثة النادرة لمدينة الرياض، والتي توثق لتاريخ الرياض خلال القرن الماضي، وتجسد الواقع الذي كانت تعيشه المدينة، والتغيرات المتلاحقة التي طرأت على طابعها العمراني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

كما تبرز مكتبة الصور في الموقع حركة النهضة والتطور التي شهدتها ولا تزال مدينة الرياض، وهو ما يمثل ربطاً وثيقاً بين حاضر وماضي المدينة.

وقد تم تصنيف صور المكتبة، إلى مجموعات متنوعة تشمل: صور الرياض بالأمس، الرياض اليوم، معالم مدينة الرياض،

صور خاصة بمشاريع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مساجد الرياض، وصور بانورامية.
وتتيح مكتبة الصور، عرض الصور والبحث عنها بأساليب متعددة وميسرة، فيما يجري تزويد المكتبة بالجديد من الصور باستمرار.

سوق الرياض

استحدث موقع مدينة الرياض خدمة جديدة لزواره تتمثل في «سوق الرياض» الذي يعد بمنزلة سوق افتراضي لعدد غير محدود من السلع المتنوعة، حيث يقدم الموقع خدمة مجانية تتيح لمرتاديه عرض سلعهم الجديدة أو المستخدمة التي يرغبون في بيعها، في الوقت الذي يتيح فيه الموقع فرصاً مماثلة للراغبين في شراء سلع معينة في البحث عنها ضمن الموقع بكل يسر وسهولة.
ويحتوي «سوق الرياض» على محرك للبحث عن السلع المعروضة والتي يتم إدراجها من قبل المستخدمين، ووصف

لهذه السلعة لتيسير عملية البحث، في حين تأتي نتائج البحث على شكل بيانات تشتمل على اسم ونوع السلعة واسم صاحب السلعة أو كُنيته ورقم هاتفه، ووصف للسلعة وصورها، إضافة إلى بيانات أخرى خاصة بكل سلعة، مثل: المساحة والاتجاه والحجم للمنازل والأراضي، أو اللون للسيارات... إلخ، وهو ما يضفي مزيداً من التفاعل بين الموقع وزائريه.

عروض التخفيضات

خدمة عروض التخفيضات بدورها إحدى الخدمات الإضافية في الموقع، وتهدف إلى تقديم خدمة مجانية مزدوجة لكل من المتسوقين وأصحاب المحلات التجارية.
فمن خلال الموقع بإمكان المتسوقين التعرف إلى الأسواق والمراكز والمحلات التجارية التي تقدم تخفيضات عامة على بضائعها أو على سلع محددة، في الوقت الذي تتيح فيه الخدمة لهذه المنشآت التجارية الترويج لتخفيضاتها المرخصة رسمياً من دون مقابل، حيث تتيح هذا الخدمة لأصحاب المتاجر إدراج عروضهم للتخفيضات بشكل مباشر وميسر، عبر روابط مخصصة لإدخال البيانات في الموقع.

رسائل SMS مجانية

من بين الخدمات الجديدة في الموقع، خدمة رسائل الجوال للمشتركين، والتي تتيح للمتصفح إمكانية الاشتراك في خدمة الرسائل المجانية التي يقدمها الموقع، وتتضمن إرسال رسائل يومية عن أخبار مدينة الرياض وأحداث الرياض عبر الهاتف الجوال بمجرد تسجيل رقم هاتف المشترك في الموقع.

«دليل الرياض»

وعلى الصعيد ذاته، استحدث الموقع خدمة جديدة تحت مسمى «دليل الرياض» تتيح لسكان المدينة الاستفادة من خدمات الموقع عن طريق الهاتف الجوال، وذلك من خلال إرسال رسالة إلى الرقم (٨١٨٢٥) تتضمن عنواناً يرغب المتصل في معرفة الطريق للوصل إليه. وفي غضون لحظات يتلقى المتصل رسالة من موقع مدينة الرياض، تتضمن وصفاً للمكان أو العنوان المستفسر بشأنه، يتضمن البيانات كافة الخاصة بهذا العنوان، مرفقة بخريطة توضيحية للعنوان توضح طريقة الوصول إليه، وهذه الخدمة متوفرة لعملاء شركة الاتصالات السعودية، وتقدر تكلفة الرسالة ٤٠ هللة، وتعمل مع خدمة الـ WAP في الجوال.
وتحتوي قاعدة البيانات الخدمية لـ «دليل الرياض» على معلومات غنية وحديثة تم جمعها وتدقيقها وتحديثها قبل تصنيفها بشكل منظم، ثم جرى تشكيلها ضمن ست خدمات أساسية، هي:

- الفنادق والشقق المفروشة.
- المطاعم.
- مراكز التسوق والخدمات.
- الخدمات السياحية والترفيهية.
- خدمات المجتمع.
- الخدمات الصحية والتعليمية.

وتتفرع من هذه الخدمات الأساسية، عديد من الخدمات الفرعية الأخرى، فيما تشمل البيانات الخاصة بهذه الخدمات كل من: (الاسم، الهاتف، العنوان، الوصف، الصور، عنوان موقع الإنترنت، وخريطة توضح الموقع، إضافة إلى بيانات أخرى متنوعة.
فمن خلال محرك البحث في الموقع يستطيع الزائر الوصول إلى

الخدمة أو المكان الذي يبحث عنه بيسر وسرعة، كما يمكنه تحديد موقع هذه الخدمة على الخريطة التفاعلية لمدينة الرياض.

وتتعدد خيارات البحث في خدمة «دليل الرياض»، حيث يمكن البحث عبر:

- البحث عبر اسم الخدمة أو جزء من الاسم.
- البحث عن المواقع والمحال التي تقدم خدمة معينة في موقع معين.
- البحث عمن يقدم خدمة معينة بمواصفات معينة، مثل من يبحث عن فنادق من فئة أربع نجوم.

استفتاءات

وامتداداً لنهج الهيئة العليا في تبني منهجية تتخذ من المناقشة والتشاور مع الجميع كأحد المبادئ الأساسية في العمل؛ خصص «موقع الرياض.كوم» نافذة لطرح الاستفتاءات المفتوحة أمام زواره ومرتاديه حول مختلف الموضوعات التي تخص المدينة، وذلك للتعرف إلى اتجاهات وميول الزائرين إلى الموقع حول موضوعات هذه الاستفتاءات، للاستفادة من نتائجها في الدراسات والبحوث التي تجريها الهيئة حول القطاعات المختلفة في المدينة.

«شارك برأيك»

كما يتيح باب «شارك برأيك» الفرصة أمام زوار الموقع، الإدلاء بآرائهم حول الموضوعات التي يتم طرحها على الموقع، للمشاركة بآرائهم ووجهات نظرهم حول المشروعات التنموية التي تحتضنها المدينة، والتعرف إلى أهم المشكلات العامة التي تواجه سكان وزوار العاصمة، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في وضع حلول لهذه المشكلات.

حالة الطقس

الصفحة الرئيسية للموقع تضمنت أيضاً نافذة عن حالة الطقس خلال اليوم الحالي واليومين التاليين لمدينة الرياض، تحتوي على درجات الحرارة الكبرى والصغرى وحالة الجو خلال ثلاثة أيام. كما تقدم النافذة ذاتها خدمة اختيار حالة الطقس في عدد كبير من المدن الأخرى داخل المملكة وخارجها.

روزنامة الأحداث

تقام في مدينة الرياض عديد من الندوات والمؤتمرات والمحاضرات في المجالات كافة وعلى مدار السنة، ولتسهيل متابعة هذه الفعاليات والاطلاع على ما تحتضنه المدينة من أنشطة؛ أتاح الموقع خدمة «روزنامة الأحداث» التي ترصد جميع هذه الأنشطة في نافذة واحدة، وتتيح استعراضها عبر خيارات البحث بتحديد تاريخ الفعالية أو نوعها.

فالزائر إلى الموقع يستطيع من خلال زيارة صفحة «روزنامة الأحداث» والاطلاع على الأحداث اليومية والأسبوعية كافة التي تعقد في مدينة الرياض، حيث يحصل على معلومات كاملة عن مكان تنظيم الحدث والجهة المنظمة ووقت انعقاد الحدث، ومعلومات للاتصال بالجهة المنظمة للمزيد من المعلومات.

ولتوسيع نطاق الأنشطة والفعاليات التي تقدمها هذه الخدمة، جرى فتح المجال أمام الجهات المنظمة لهذه الفعاليات لإدخال بيانات فعاليات أنشطتهم إلكترونياً، وذلك من خلال تعبئة نماذج إلكترونية مخصصة لذلك.

كما تقوم إدارة الموقع دورياً بمتابعة الأحداث في المدينة وإضافتها بشكل مستمر، في الوقت الذي تدعو فيه الجهات المنظمة للاستفادة من هذه الخدمة المجانية بتسجيل أنشطتهم مباشرة، أو الاتصال بإدارة الموقع لتتولى إضافة الفعاليات.

«برنامج التوظيف»

مجموعة أخرى من الخدمات يجري التحضير لطرحها في القريب العاجل في موقع مدينة الرياض، تشمل «برنامج التوظيف» الذي يتيح التواصل بين الباحثين عن وظائف وأصحاب الأعمال من القطاع الخاص، وهو الأمر الذي من شأنه المساهمة في إتاحة مزيد من فرص العمل أمام الشباب السعودي، في الوقت الذي يقدم فيه هذا البرنامج خدمة مجانية للطرفين.

موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

يعد موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على شبكة الإنترنت www.ada.gov.sa بمنزلة حلقة تواصل بين الهيئة وسكان مدينة الرياض، توثق لمسيرة الهيئة ومشوارها الذي تجاوز ثلاثة عقود منذ صدور القرار السامي بإنشائها عام ١٣٩٤هـ حتى الآن.

ويقدم موقع الهيئة لزواره وجبة ثرية من الخدمات المتنوعة التي تشمل: الأخبار، المعلومات، البحوث والدراسات، المطبوعات، الخطط، البرامج، المشاريع، والخرائط وغيرها من العناصر المتكاملة التي تتلاءم مع المكانة التي تتبوؤها مدينة الرياض وحجم التطور الذي تشهده في مختلف المجالات. وفيما يلي قراءة لبعض الخدمات والعناصر التي يحتضنها موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض:

أخبار الهيئة

يتضمن هذه الباب تغطية يومية مصورة لأبرز وأحدث الأخبار والتقارير الصادرة من الهيئة في مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية. ويتم تزويد هذا الباب بأحدث النتائج عن سير العمل في برامج ومشاريع الهيئة القائمة، إضافة إلى ملخصات للدراسات والبحوث التي تجريها الهيئة حول مختلف قطاعات المدينة.

مشاريع الهيئة

يوثق هذا الباب لمعظم المشاريع الإنشائية والتخطيطية التي تقوم عليها الهيئة في قطاعات المدينة كافة، سواء منها القائمة أو التي يجري تنفيذها حالياً، أو التي لا تزال في مراحل الدراسة أو التخطيط أو التصميم.

ويختزن هذا الباب قدراً كبيراً من المعلومات عن المشاريع والبرامج والخطط التي تولتها الهيئة في المدينة خلال عمر الهيئة الذي ناهز الثلاثين عاماً، حيث يقدم الباب ملخصاً تعريفياً عن طبيعة كل مشروع، وأهدافه ومراحل تطويره، وقد زودت هذه المعلومات بالجداول والأرقام والرسومات البيانية.

مطبوعات الهيئة

يعد باب مطبوعات الهيئة أشبه ما يكون بمكتبة شاملة وقاعدة بيانات إلكترونية ضخمة، تضم بين جوانبها عديداً من الكتب والإصدارات والبحوث والتقارير والدراسات التي قامت الهيئة بإجرائها في مختلف القطاعات. وتضم مطبوعات الهيئة عديداً من الكتب التوثيقية عن ماضي المدينة وحاضرها، والإصدارات التي تتناول معالم ومشاريع وبرامج تطويرية قامت عليها الهيئة في المدينة، إلى جانب الكتيبات الإرشادية والتوعوية في مجالات متفرقة، وكتب ونشرات ثقافية عديدة.

ويحقق توفير مطبوعات الهيئة للباحثين والمهتمين على موقع الإنترنت، العديد من الفوائد التي من بينها: تسهيل الحصول عليها بيسر وسهولة عبر تحميل ملف إلكتروني بصيغة (PDF) وزيادة مساحة المستفيدين منها، حيث بإمكان أي متصفح الاطلاع والنسخ من هذه المطبوعات متى وأينما كان.

عقدان من مجلة تطوير

بوصفها الإصدار الإعلامي الرسمي للهيئة وكون مجلة (تطوير) الفصلية إحدى أذرعة الهيئة الإعلامية للتعريف بأنشطتها وخططها وبرامجها ومشاريعها الحالية والمستقبلية؛ خصص موقع مدينة الرياض الرسمي رابطاً يتيح لمستخدميه الاطلاع على جميع أعداد المجلة منذ بداية صدورها عام ١٤١٠هـ حتى العدد الحالي للمجلة الذي يحمل الرقم ٥٤ في السنة التاسعة عشرة للمجلة.

كما يتيح الموقع تحميل ملفات على صيغة PDF لجميع أعداد مجلة (تطوير) التي تحتوي على رصد دقيق لمسيرة الهيئة العليا في تنمية وتطوير مدينة الرياض خلال العقدين الماضيين.

ولكون مجلة «تطوير» إصداراً مجانياً تقدمه الهيئة لكافة المهتمين بقضايا التنمية والتطوير حيثما كانوا؛ يتيح موقع مدينة الرياض على الإنترنت الاشتراك المجاني في قوائم توزيع المجلة إلكترونياً، بحيث يتمكن الزائر من تدوين عنوانه البريدي في الموقع ليتلقى إصدارات المجلة دورياً حال صدورها.

المخطط الاستراتيجي

يقدم هذا الباب تعريفاً بالمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، الذي أعدته الهيئة العليا لتطوير مدية الرياض، ليكون بمنزلة قاعدة تخطيطية استراتيجية تستوعب جميع العوامل المؤثرة في نمو المدينة، ضمن إطار استراتيجي تكاملي بعيد المدى.

ويتيح موقع الهيئة على الإنترنت الاطلاع على مخرجات المخطط الاستراتيجي كافة من استراتيجيات ومخططات وتقارير وبرامج تنفيذية، وذلك عبر إتاحة هذه المخرجات بصيغة ملفات إلكترونية بصيغة (PDF).

المركز التاريخي

يقدم موقع الهيئة على الإنترنت تعريفاً بمركز الملك عبد العزيز التاريخي، بوصفه أحد المشاريع الكبرى التي نفذتها الهيئة وتقوم بإدارته حالياً في مدينة الرياض، حيث يمثل المركز القلب الحضاري النابض بالثقافة في وسط مدينة الرياض، والذي ينعم بفوائده جميع سكان المدينة على اختلاف مستوياتهم الثقافية واختلاف أعمارهم.

ويتيح موقع الهيئة على الإنترنت إلى جانب التعريف بالمركز ومحتوياته وخدماته، التعريف بمواعيد زيارات المركز، وخريطة للمركز ومكوناته.

موقع الرياض باللغة الإنجليزية

نظراً للمكانة المرموقة التي تتبوؤها الرياض بين عواصم العالم، وتوافد المقيمين والزوار إلى المدينة من بلدان العالم كافة، ولكون شبكة الإنترنت إحدى أفضل وسائل التواصل والحصول على المعلومات عالمياً، واعتبار معظم مستخدمي الإنترنت اللغة الإنجليزية على اعتبارها اللغة الأكثر شيوعاً في الاستخدام؛طورت الهيئة النسخة الإنجليزية من موقع مدينة الرياض على شبكة الإنترنت www.arriyadh.com/eng، لتكون هذه النسخة بمنزلة بوابة إلكترونية تخدم المقيمين في المدينة وزوارها من الأجانب وغيرهم من الراغبين في التعرف على الرياض من خارج الوطن العربي، والاطلاع على ما تمتلكه تاريخ وتراث عريقين، والتعرف على مظاهر التطور والتنمية التي تشهدها عاصمة المملكة في مختلف المجالات، فضلاً عن كون النسخة الإنجليزية من موقع مدينة الرياض، إحدى صور تعزيز لغة الحوار والتبادل الثقافي والمعرفي بين العرب والمسلمين من جهة، وبقية شعوب العالم من جهة أخرى.

وتقدم النسخة الإنجليزية من موقع مدينة الرياض على الإنترنت، معظم الخدمات المتاحة على النسخة العربية للموقع،

ومن بينها: دليل الرياض بكامل أقسامه، والأحداث والفعاليات الخاصة بالمدينة.

كما تحتوي النسخة الإنجليزية من الموقع، على ترجمات لمعظم مواد النسخة العربية للموقع ومحتوياتها والتي يجري تحديثها بشكل يومي؛ إضافة إلى عناصر خاصة بالنسخة الإنجليزية كصفحة «دليل المستثمر» في قسم الاقتصاد، والتي تقدم المعلومات والبيانات الأساسية عن المملكة وعن عاصمتها للمستثمرين الراغبين في الاستثمار داخل المملكة أو في مدينة الرياض.

أما صفحة «دليل المسافر» في النسخة الإنجليزية الموقع فتتيح لزوارها الحصول على معلومات حول تأشيرات الدخول إلى المملكة، وجداول بالرحلات الجوية القادمة والمغادرة لمدينة الرياض، ومعلومات عن أنظمة العمل والإقامة في المملكة وما تتطلبه من شروط وإجراءات.

وبدورها تقدم «صفحة الإسلام» في النسخة الإنجليزية للموقع، دليلاً عن مكاتب الدعوة والإرشاد الموجودة في مدينة الرياض، وهو ما يتيح الفرصة لغير الناطقين باللغة العربية التعرف إلى أنشطة هذه المكاتب المنتشرة في المدينة، وهو ما يحقق الفائدة والهدف من الموقع ويجعله بمنزلة دليل إرشادي متكامل لغير الناطقين بالعربية.

كما لم تغفل النسخة الإنجليزية من الموقع، ميزة التواصل والتفاعل مع زوارها، حيث أتاحت لهم إمكانية التعليق على الأخبار، والمشاركة بآرائهم في الاستفتاءات، وإبداء الملاحظات، والتواصل مع إدارة الموقع عبر البريد الإلكتروني.

ضمن برنامج الهيئة لعلاج مشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية

خطوط صرف المياه الأرضية تخترق أحياء الرياض

أثمر البرنامج العلاجي الذي وضعته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لمشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في أحياء المدينة؛ عن تخفيض منسوب المياه الأرضية المرتفع في عديد من الأحياء المتضررة التي كانت تعاني آثار المشكلة، إلى مستويات آمنة بعد تنفيذ نظم خفض منسوب المياه الأرضية في تلك الأحياء المنتشرة في مختلف أجزاء المدينة.

فقد تجاوز مجموع أطوال خطوط صرف المياه الأرضية التي جرى تنفيذها ضمن البرنامج، أكثر من ٢٣١ كيلومتر في مختلف أحياء المدينة، فيما لا تزال عديد من مشاريع الخطوط الجديدة قيد التنفيذ أو التصميم أو الدراسة. واشتملت مشاريع خطوط صرف المياه الأرضية على أكثر من ١٧١٥ مصيدة لجمع مياه السيول، في الوقت الذي جرى فيه إنشاء خطوط رئيسية لصرف مياه السيول في المناطق البعيدة عن شبكات السيول الرئيسية، تمهيداً لربطها بشبكات المياه الأرضية.

أسباب المشكلة

شكّل ارتفاع منسوب المياه الأرضية في عدد كبير من أحياء المدينة، إحدى القضايا الحرجة بيئياً واقتصادياً، التي عانتها مدينة الرياض منذ عقود، نظراً لظهورها على السطح في كثير من الأحياء، محدثة أضراراً بيئية وصحية، إلى جانب تأثيرها على أساسات المباني والطرق والأرصفة وشبكات المرافق العامة تحت الأرض.

ونظراً لخطورة المشكلة وتشعب أسبابها وأبعادها، فقد تبنت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، برنامجاً للسيطرة على المشكلة، ومعالجة آثارها، بدأ العمل بموجبه منذ نحو ٢٠ عاماً بإجراء دراسات شاملة لتحديد أسباب المشكلة ومصادرها، ووضع برنامج علاجي شامل لها.

وتمخضت هذه الدارسات عن تحديد المصادر المسببة لهذه الظاهرة، حيث أظهرت أن من بين أهم هذه المصادر يتمثل في التسربات من شبكات مياه الشرب العامة والخاصة، والتسربات من خزانات الصرف الصحي، وفائض مياه الري، فيما تعدُّ طبيعة التربة ذات الخصائص المختلفة في قطاعات مدينة الرياض؛ عاملاً مهماً في تفاقم المشكلة.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسات، أعدت الهيئة برنامجاً علاجياً شاملاً لتبعات المشكلة يأخذ عدة اتجاهات رئيسة في العلاج، ويضع جملة من القواعد والأنظمة التي تساهم في علاج هذه المشكلة، كما شرعت في تنفيذ عدد من الإجراءات، في الوقت الذي تجري فيه عملية تقويم مستمرة للبرنامج العلاجي للمشكلة، وتضع الخطط المستقبلية للبرنامج بما يتلاءم وحجم المشكلة ومواقع انتشارها.

ارتفاع معدلات استهلاك المياه

بداية ظهور مشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في مدينة الرياض، كانت منذ ثلاثة عقود تقريباً، بالتزامن مع النمو السكاني والعمراني السريع الذي واكبه ارتفاع في معدلات استهلاك الفرد للمياه، التي نتج عنها زيادة كبيرة في كميات المياه المجلوبة إلى المدينة، حيث وصلت هذه المياه إلى سطح الأرض في بعض أجزاء المدينة مسببة مشكلات هندسية وبيئية وصحية عديدة.

ومنذ عام ١٤٠٧هـ بادرت الهيئة إلى تبني برنامج للسيطرة على مشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في المدينة وعلاج آثارها، ابتداءً بإجراء دراسات لمعرفة تأثير الظواهر الطبيعية على ارتفاع منسوب المياه الأرضية وعلى الحلول العلاجية المستنبطة لعلاج هذه المشكلة.

ضعف الخصائص الهيدروليكية

الدراسات التي أجرتها الهيئة لتحديد مصادر المشكلة، شملت التسربات من شبكات الشرب العامة والخاصة، والتسربات من مياه الري ومن البيارات، وكذلك التسربات من الأمطار وشبكات الصرف الصحي وشبكات صرف مياه السيول.

وقد توصلت هذه الدراسات التي اكتملت في عام ١٤٠٩هـ، إلى أن ارتفاع منسوب المياه الأرضية في المدينة يعزى بشكل رئيسي إلى سببين رئيسيين، هما:

ضعف الخصائص الهيدروليكية لطبقات التربة والصخور التي تحدُّ من حركة المياه في الاتجاهين الأفقي والرأسي.

زيادة التغذية في المدينة من مصادر (فائض مياه الري، التسربات من شبكات المياه العامة، التسربات من شبكات المياه داخل المنازل، التسربات من البيارات، التسربات من شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار).

آثار بيئية واقتصادية

وفي الوقت الذي تعددت فيها الآثار السلبية الناتجة عن هذه المشكلة، كان من بين أبرزها:

- تشكل المستنقعات وجريان المياه على سطح الأرض.
- ظهور الحشائش في الأراضي البيضاء في كثير من الأحياء.
- تشكيل أوساط ملائمة لنمو وانتشار الحشرات الضارة والناقلة للأمراض.

- حدوث تصدعات وتشققات في كثير من المباني العامة والخاصة.
- تآكل بعض العناصر الإنشائية، مثل: الخرسانة وحديد التسليح.
- حدوث هبوط في الأرضيات داخل بعض المباني.
- طفح المياه داخل الأقبية.
- تشقق طبقات الأسفلت وتهشم طبقات الرصف في الشوارع العامة.
- تآكل شبكات المرافق العامة.
- التسبب في خسائر اقتصادية كبيرة، إلى جانب الأضرار الصحية والبيئية.
- جملة من الآثار السلبية على مظهر المدينة.

برنامج علاجي شامل

وفي ضوء دراسات الهيئة لأسباب ومصادر المشكلة، والآثار السلبية الناتجة عنها؛ أصدرت الهيئة توصيات للسيطرة على المشكلة، وأعدت برنامجاً علاجياً شاملاً لتبعاتها يقسم المدينة إلى ثلاثة أقسام رئيسية بحسب تكويناتها الجيولوجية، ويضع علاجاً ملائماً لكل قسم من هذه الأقسام.

وقد أخذ هذا البرنامج العلاجي لعلاج المشكلة أربعة اتجاهات رئيسة، هي:

١- التحكم في المصادر المغذية للمياه الأرضية.

٢- خفض منسوب المياه الأرضية إلى مستويات آمنة.

٣- الوقاية من الآثار الناجمة عن المشكلة.

٤- المراقبة المستمرة للمشكلة.

المصادر المغذية للمياه الأرضية

يهدف التحكم في المصادر المغذية للمياه الأرضية إلى الحد من تسرب المياه إلى باطن الأرض من المصادر المختلفة، وتشمل الإجراءات المبذولة لتحقيق ذلك:

- ترشيد استهلاك مياه الري، وذلك عبر إصدار تعليمات بتقديم تصميمات لشبكات الري داخل كل منشأة جديدة تحتوي على حديقة تزيد مساحتها على٥٠ متراً مربعاً، وإلزام أصحاب المباني القديمة التي توجد فيها حدائق تزيد مساحتها على ٥٠ متراً مربعاً بتركيب نظام ري آلي لهذه الحدائق خلال مهلة زمنية مدتها عامين.
- التأكد من اختيار المناطق التي تتوفر فيها المياه الأرضية أو محطات تنقية مياه الصرف الصحي لإقامة حدائق عامة ومساحات خضراء جديدة.
- إلزام القائمين على المنشآت ذات الخدمات المستقلة، مثل: المستشفيات والجامعات والمجمعات السكنية؛ بالامتناع عن استعمال مياه الشرب لأغراض الري، واعتماد المياه الجوفية والأرضية ومياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري، مع الحث على توفير محطات لتنقية مياه الصرف الصحي خاصة بهذه المنشآت.
- مراعاة اختيار النباتات الملائمة للظروف المناخية وطبيعة الأرض، والتي تحتاج إلى كميات قليلة من المياه في جميع المنتزهات والحدائق العامة، وذلك بشكل تدريجي.
- تقليل التسربات من البيارات بإقرار برنامج موحد لتوفير المرافق العامة في المدينة، والتي من ضمنها استكمال شبكات الصرف الصحي، حيث سيؤدي تنفيذ شبكات الصرف الصحي إلى التقليل من كمية المياه المتسربة إلى باطن الأرض، كما سيؤدي في الوقت ذاته إلى خفض نسبة المركبات الكيميائية والعناصر البيولوجية في المياه الأرضية، وهو ما يقلل من احتمال تلوث مياه الشرب، ومن تأثير المياه الأرضية على أساسات المباني وعناصرها الإنشائية الأخرى، وعلى الطرق وشبكات المرافق العامة.
- إعداد ضوابط لممارسة مهنة السباكة تهدف إلى الرفع من مستواها ومنع غير المؤهلين فنياً من مزاولتها إلى حين الانتهاء من مشروع الحرف التي تقوم عليه وزارة الشؤون البلدية والقرية بالتنسيق مع وزارة العمل ووزارة المالية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

ترشيد استهلاك مياه الشرب

إجراءات التحكم في المصادر المغذية للمياه الأرضية، اشتملت أيضاً على ترشيد استهلاك مياه الشرب، وذلك باتخاذ الإجراءات التالية للحد من كمية المياه المستخدمة في الشرب، والتي تشتمل على:

- الكشف عن التسربات من شبكات مياه الشرب العامة وداخل المباني وعلاجها.
- إعداد المواصفات الفنية ومراجعتها في صناعة جميع أنواع أنابيب المياه والأدوات الصحية ذات الكفاءة العالية لترشيد استهلاك المياه.
- تنظيم حملة إعلامية مستمرة عن طريق وسائل الإعلام

المختلفة والنشرات الإرشادية والملصقات؛ لتوعية المواطنين بأهمية المياه وأساليب ترشيدها.

- تحديد أقطار الأنابيب والتوصيلات المنزلية وأحجام عدادات المياه لترشيد استهلاك المياه.

التكوين الجيولوجي للمدينة

في ضوء توصيات الدراسات الحالية لمشاريع خفض منسوب المياه الأرضية، تم تقسيم مدينة الرياض إلى ثلاث مناطق حسب تكوينها الجيولوجي وخصائصها الجيوتقنية، كما تم تقسيم المناطق إلى أجزاء حسب طبوغرافيتها وأولويتها في توصيل الصرف الصحي، وجاء تقسيم مناطق المدينة كما يلي:

١- المنطقة الأولى: وهي التي تقع في (منكشف متكون العرب/ السلي)، ومن المستبعد أن يمنع نظام الصرف الصحي المغلق في هذه المنطقة ارتفاع منسوب المياه الأرضية لذا يوصى فيها بالتالي:

- في الأجزاء المتعرضة لأخطار السيول، يوصى بتنفيذ نظام مشترك لصرف السيول والمياه الأرضية.
- في الأجزاء الأقل عرضة لأخطار السيول، يوصى بتنفيذ نظام لصرف المياه الأرضية فقط أو نظام صرف صحي غير محكم مع مواد ردم منفذة للمياه، بحيث ينقل مياه الصرف الصحي والمياه الأرضية، مع الأخذ بالحسبان زيادة كميات المياه المصروفة للمحطة.

٢- المنطقة الثانية: وهي التي تقع في (متكون الجبيلة)، ويوصى فيها بتنفيذ نظام مؤقت لصرف المياه الأرضية يصرف على مشروع السيول أو الأودية، بحيث يتم استخدامه لاحقاً بوصفه نظاماً للصرف الصحي، ويتم تزويده ببحص ترشيح ملائم، مع تزويد المناهل بفتحات لدخول المياه الأرضية يتم إغلاقها عند استخدام النظام للصرف الصحي.

٣- المنطقة الثالثة: وهي مناطق شرق الرياض ذات التربة عالية الحساسية، فقد أوضحت الدراسات صعوبة تخفيض منسوب المياه الأرضية في تلك المناطق إلى مستويات آمنة (نحو خمسة أمتار من سطح الأرض)، نظراً لطبيعة التربة وخصائصها. لذا فإن الحل المتاح في الوقت الراهن للسيطرة على مشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في هذه المناطق يتمثل في:

- الإسراع بتنفيذ شبكات الصرف الصحي.
- التحكم الصارم في المصادر المسببة لارتفاع منسوب المياه الأرضية.
- تطبيق قواعد ونظم تأسيس المباني في منطقة شرق الرياض التي قامت الهيئة بإعدادها، وذلك لحماية المنشآت من آثار هذه المشكلة.

معايير أولوية المشاريع

أوضحت دراسات الهيئة والزيارات الميدانية للأحياء المتضررة؛ أن المياه الأرضية قد غمرت بعض الشوارع مسببة بكثير من المشاكل للسكان التي تتطلب إيجاد حلول عاجلة لها. وقد تم وضع أولويات للمشاريع المستقبلية لخفض منسوب المياه الأرضية وفقاً للمعايير التالية:

- مستوى المياه الأرضية في المنطقة.
- درجة الأضرار في المنطقة، حيث صنفت على ثلاثة مستويات (خفيفة، متوسطة، وعالية).
- وجود مصرف طبيعي أو نظام لتصريف السيول في المنطقة، بحيث يتم صرف المياه الأرضية عليه.
- خطة الصرف الصحي للمنطقة.

أسماء الأحياء في كل منطقة حسب تقسيم خطة البرنامج

المنطقة	أسماء الأحياء
الأولى	القيروان، العارض، النرجس، الملقا، الياسمين، الصحافة، حطين، العقيق، الغدير، النفل، الربيع، الندى، الفلاح، الوادي، النخيل، المروج، المصيف، التعاون، الإزدهار، المغرزات، النزهة، المرسلات، الملك فهد، المحمدية، الرائد، الرحمانية، الورود، صلاح الدين، الواحة، الأمير عبدالله، أم الحمام الغربي، أم الحمام الشرقي، المعذر، المعذر الشمالي، العليا، السليمانية، الملك عبدالعزيز، الربوة، جرير، الزهراء، الضباط، الوزارات، الملز، النموذجية، الناصرية، المربع، الصفاء، الفاروق، الفيصلية، الخالدية، العود، الصالحية، المرقب، الديرة، معكال، سلام، الجرادية، البديعة، عتيقة، صياح، اليمامة، منفوحة، غبيراء، المنصورة، المناخ، العزيزية، المصانع، الشفا، الدار البيضاء، بدر، المروة، عكاظ، الحزم، ديراب، أحد، طيبة، المنصورية، الدفاع، والإسكان.
الثانية	الدرعية، عرقة، الخزامى، السفارات، المهدية، ظهرة لبن، هجرة لبن، الهدا، الرفيعة، طويق، العريجاء الغربية، العريجاء الوسطى، ظهرة البديعة، السويدي، السويدي الغربي، الزهرة، شبرا، وظهرة نمار.
الثالثة	مطار الملك خالد، قرطبة، المونسية، الرمال، اليرموك، القادسية، الجنادرية، النظيم، الرماية، المعيزلة، إشبيلية، الخليج، النهضة، الملك فيصل، الأندلس، المنار، النسيم الغربي، النسيم الشرقي، السلام، السعادة، الفيحاء، السلي، غرناطة، الحمراء، القدس، الروضة، الريان، الروابي، الجزيزة، والنور.

٢٣١ كم من خطوط صرف

أما الاتجاه إلى خفض منسوب المياه الأرضية إلى مستويات آمنة، فيهدف إلى تخفيض منسوب المياه الأرضية المرتفع إلى مستويات آمنة تحدد حسب ظروف كل منطقة.

ومنذ عام ١٤٠٩هـ بدأت الهيئة في تنفيذ نظم خفض منسوب المياه الأرضية، ليكتمل تنفيذ نظم المرحلة الأولى في منتصف عام ١٤١٩هـ. وقد غطت هذه النظم جميع المناطق المتضررة داخل المرحلة الأولى من النطاق العمراني التي يكون منسوب المياه الأرضية فيها قابلاً للتخفيض عبر الشبكات الأفقية أو الآبار الراسية.

وقد تعذر تنفيذ نظم لصرف المياه الأرضية في بعض المناطق المتضررة، لعدم وجود شبكات سيول أو أودية يتم الصرف إليها، وخاصة في أجزاء من شمال مدينة الرياض وأجزاء من جنوبها.

وقد تجاوز مجموع أطوال خطوط صرف المياه الأرضية ٢٣١ كيلومتر، ولا تزال عديد من مشاريع الخطوط الجديدة قيد التنفيذ أو التصميم أو الدراسة.

أما مشاريع خطوط صرف المياه الأرضية فقد اشتملت على أكثر من ١٧١٥ مصيدة لجمع مياه السيول، وصممت جميع هذه النظم (بنموذج تصميمي موحد) لتعمل كشبكات لتصريف السيول، كما جرى ضمن هذه النظم إنشاء بعض الخطوط الرئيسية لصرف مياه السيول في المناطق البعيدة عن شبكات السيول الرئيسية، وذلك لربط شبكات المياه الأرضية بها.

مشاريع قيد التنفيذ

ويجري حالياً تنفيذ الشبكات في كلٍّ من أحياء: النفل والفلاح والإزدهار والتعاون وأجزاء من أحياء الصحافة وطويق بطول قدره ٥١ كيلومتر ، ومن المتوقع إنجازها - بمشيئة الله - في الربع الثالث من العام ١٤٢٩هـ.

كما يجري العمل حالياً على تنفيذ شبكات خفض منسوب المياه الأرضية في أجزاء من أحياء الربيع والغدير والواحة وطويق بطول ٣٤ كم، وكذلك في أحياء الربيع والمغرزات وبدر التي يبلغ طول الشبكات فيها ١٣,٥٥ كيلومتر، ومن المتوقع إنجازها - بإذن الله - في بداية العام ١٤٣٠هـ.

وقد طرحت أعمال تنفيذ مشروع تخفيض منسوب المياه الأرضية في منافسة للتنفيذ في أحياء: الصحافة والربيع والواحة والفواز وطويق التي يبلغ طول الشبكات فيها ٤٦ كم، وسيتم عرض مذكرة لترسية هذا العقد في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط.

مراقبة مستمرة

وتتحقق المراقبة المستمرة لمشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية من خلال مراقبة الأضرار الناجمة عن المشكلة، وتقويم الآثار الهندسية الناجمة عن حدوث التغيرات في منسوب المياه الأرضية، وكذلك الحركة الراسية للمباني، ومراقبة كلٍّ من منسوب ونوعية المياه الأرضية والمياه السطحية للتعرف على كميات المياه الأرضية المتدفقة بشكل دائم، وكميات

سير العمل في مشروع تخفيض المياه الأرضية							
الحي	المياه الأرضية			الصرف الصحي			محطات الضخ	مصائد السيول
	الأطوال بالمتر	النسبة المئوية		الأطوال بالمتر	النسبة المئوية			
		المنفَّذ	المتبقي		المنفَّذ	المتبقي		
الصحافة	٩٣٠١	٦٩	٣١	–	–	–	١	١٠٠
الفلاح	٦٢٨٨	٧٤	٢٦	–	–	–	١	–
النفل	٥٤٦٠	٧١	٢٩	–	–	–	١	–
طويق (١)	١٢٠	١٠٠	٠	٥٩٤٢	٤٠,٧	٥٩,٣	–	–
طويق (٢)	١٦٠	١٠٠	٠	٢٤٨٥	٦١,٥	٣٨,٥	–	–
الإزدهار	٧٠٨٣	١٠٠	٠	–	–	–	–	–
التعاون	٦٠٣٥	١٠٠	٠	–	–	–	–	٥٠
الواحة	٥٩٩٩	٤٨	٥٢	–	–	–	١	–
الغدير	٩٢٤٩	٠	١٠٠	–	–	–	١	–
الربيع	٧٢٥٨	٠	١٠٠	–	–	–	–	–
طويق (٣)	١٣٥	١٠٠	٠	٥٤٠٠	١٠٠	٠	–	–
المغرزات (٢)	١٤٦٤	١٠٠	٠	–	–	–	–	٤
بدر (٤)	٥١٧٤	٢٩	٧١	–	–	–	–	٤٠
الربيع (٢)	٤٨٩١	٠	١٠٠	–	–	–	–	٣٦
الصحافة (٢) الربيع (٣) الواحة (٢)	٢٣٣٠٠	٠	١٠٠	–	–	–	–	–
طويق (٤) ديراب (الفواز)	١٢٥٠	٠	١٠٠	١٢٢٠٠	١٠٠	٠	–	–
المجموع	٩٣١٧١	٣٧	٦٣	٢٦٠٢٧	٣٦,٥	٦٣,٥	٥	٢٣٠

السيول الموسمية التي تصرف عبر مخارج السيول الرئيسية التي تصب في وادي حنيفة.

وفضلاً عن ذلك جرى تطوير نموذج رياضي إقليمي لمدينة الرياض يهدف إلى التعرف على حركة المياه الأرضية في الوضع الراهن وتقدير حركتها في المستقبل.

تقييم البرنامج العلاجي

ومع استمرار ظهور مشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في عدد من الأحياء في المدينة، وفي ظل تغير بعض الظروف السائدة بعد تنفيذ نظم صرف المياه الأرضية في مرحلتها الأولى، وحرصاً من الهيئة على تقديم أفضل الحلول؛ فقد رأت الهيئة إجراء تقييم للبرنامج العلاجي ووضع خطة مستقبلية للبرنامج، وذلك لمعرفة فاعلية نظم صرف المياه الأرضية التي تم تنفيذها والبحث عن حلول بديلة ما أمكن، مع وضع توصيات بشأن نظم الصرف المستقبلية وأماكن تنفيذها، والتعرف على ما تم تنفيذه من توصيات الهيئة.

ففيما يتعلق بتقييم نظم صرف المياه الأرضية، اشتملت دراسة التقييم على جمع معلومات عن النظم المنفذة وتنفيذ أعمال حقلية ومعملية لمشاريع مختارة تمثل الظروف المختلفة في المدينة، وقد كان اختيار المناطق حسب عدة عوامل، أبرزها:

- تربة المنطقة وجيولوجيتها.
- توفر الصرف الصحي.
- توفر نظم لخفض منسوب المياه الأرضية فيها وتاريخ تنفيذه.
- عمق المياه الأرضية.
- الكثافة السكانية في المنطقة وكمية المياه المتوقع استهلاكها.

وباعتبار هذه العوامل، فقد تم اختيار عدد من الأحياء لدراستها بالتفصيل، وتشمل: (أم الحمام، العزيزية، العريجاء الغربية، طويق، حي الملك فهد، المصيف، المروج، الخالدية، الفيصلية، ظهرة البديعة، الازدهار، حي الوادي).

واستناداً إلى نتائج دراسة نظم صرف المياه الأرضية، توصل فريق العمل إلى وضع خيارات ملائمة لخفض منسوب المياه الأرضية في المناطق المختلفة من المدينة، مع بعض التوصيات اللازمة لتحسين تصميم نظم صرف المياه الأرضية وتفعيل الإجراءات الوقائية اللازمة.

وبناءً على النتائج التي تم الحصول عليها من الجهات المختلفة والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل تلك الجهات لتنفيذ توصيات الهيئة فيما يختص بمشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في المدينة؛ فقد اتضح أن تنفيذ توصيات الهيئة بفاعلية قد أدى إلى التحكم في منسوب المياه الأرضية في عدد من أحياء المدينة، كما أن عدم تطبيق بعض هذه التوصيات قد أدى إلى ظهور المشكلة في عدد من الأحياء الأخرى.

إجراءات وقائية

بهدف اتخاذ إجراءات وقائية لحماية المنشآت والمرافق القائمة والمزمع إنشاؤها من آثار ارتفاع منسوب المياه الأرضية؛ أصدرت الهيئة مجموعة من الكتب الإرشادية والقواعد لتصميم وتنفيذ أساسات المباني وخزانات المياه والصرف الصحي وبرك السباحة، وأبرزها:

- كتاب: (نحو مسكن أفضل)، ويشمل طرائق تنفيذ الأساسات تحت منسوب المياه الأرضية، طرائق عزل الأقبية والأساسات والعناصر الإنشائية من المياه الأرضية، تصميم نظم الري في الحدائق الخاصة وقائمة بالنباتات الملائمة، الاعتبارات التي يجب مراعاتها في تحديد مواقع ومساحات الحدائق ووصف مكونات خلطة التربة المناسبة، تصميم البيارات بصورة هندسية سليمة لزيادة كفاءة معدل التسرب منها، وذلك للقضاء على مشاكل طفحها، وطرائق تصميم وتنفيذ السباكة داخل المنازل مشتملة على رسومات توضيحية، وذلك لتقليل تسربات المياه داخل المنازل.
- كتاب: (قواعد تصميم وتشغيل أنظمة ضخ وصرف المياه الأرضية وتصميم وتنفيذ أساسات المباني والخزانات الأرضية للمياه وبرك السباحة)، ويحتوي على عديد من الرسومات التوضيحية والشروح التفصيلية، إضافة إلى شروح عن طرائق ترميم وعلاج المباني المتأثرة بارتفاع المياه الأرضية. وقد أوصت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتطبيق هذه القواعد.
- كتاب: (قواعد تأسيس المباني على التربة الحساسة شرقي مدينة الرياض)، ويشتمل على طرائق فحص الموقع والحفر، واحتياطات عزل الأساسات وتدعيمها، والاشتراطات الخاصة في أعمال السباكة والصرف، كما يحتوي على تفاصيل إنشاء المباني والطرائق الواجب اتباعها لتصميم الأساسات في منطقة شرق الرياض.

نظم ومعلومات

وفي الإطار ذاته، أعدت الهيئة التصميمات وقوائم الشروط والمواصفات والكميات لنظم خفض المياه الأرضية لعديد من الجهات، منها على سبيل المثال: مستشفى الملك فيصل التخصصي، محطة التوليد الرابعة في الشركة الموحدة للكهرباء في المنطقة الوسطى، القاعدة الجوية في مدينة الرياض، مستشفى الرياض المركزي، والمجمع السكني للشركة العربية للاستثمار. كما تقوم الهيئة بتوفير جميع المعلومات والخرائط والدراسات المتعلقة بمشكلة المياه الأرضية في المدينة للراغبين فيها من الجهات العامة والخاصة.

سد العِلْبْ .. متنزه جديد يستقطب الزوار

أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تأهيل وتحسين سد «العِلْبْ» ضمن مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة الذي تقوم عليه الهيئة، ليصبح السد بذلك متنزهاً يضاف إلى متنزهات مدينة الرياض على ضفاف وادي حنيفة، ويتهيأ بعد انتهاء تأهيله إلى استقبال مرتاديه من المتنزهين والزوار.

ويقع السد شمال الدرعية التاريخية بمسافة ثمانية كيلومترات أعلى وادي حنيفة وجنوب طريق العمارية، وتتجمع مياه السيول في السد بعد هطول الأمطار مكونة بحيرة طبيعية، ويعدُّ من أهم السدود المقامة على وادي حنيفة، حيث تتجمع فيه المياه المتدفقة من شعيب الحيسية والعمارية.

وقد اشتملت أعمال التأهيل في متنزه سد وادي العلب على إقامة ممرات للمشاة بطول ٥,٥ كيلومتر، وجلسات للمتنزهين تشمل ٩٣ جلسة، ومواقف للسيارات على جوانب الطريق تتسع لـ٢٠٠ سيارة، ورصيف للمشاة بطول ٢ كيلومتر مزود بالإنارة، كما تضمنت الأعمال في السد زراعة ٢٠٠٠ شجرة من الأشجار الصحراوية، إضافة إلى زراعة ٥٠٠ نخلة على رصيف المشاة، بالإضافة إلى تنفيذ دورتي مياه وتنظيف الوادي وإزالة المخلفات من بحيرة السد.

ويمثل مشروع التأهيل البيئي الأساس الذي تُبنى عليه بقية المشاريع التنفيذية التي شملها المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة، ويتضمن مشروع التأهيل: إعادة تسوية مجاري المياه في الوادي، ردم الحفر، وإزالة التكوينات الترابية، إضافة إلى إحداث نظام طبيعي للمعالجة الحيوية للمياه دائمة الجريان في الوادي، إلى جانب إزالة ما تبقى من ملوّثات ومصادرها، وإعادة تنسيق خطوط المرافق العامة، وتهيئة أجزاء كبيرة من الوادي لتكون متنزهات عامة لسكان الرياض وزائريها.

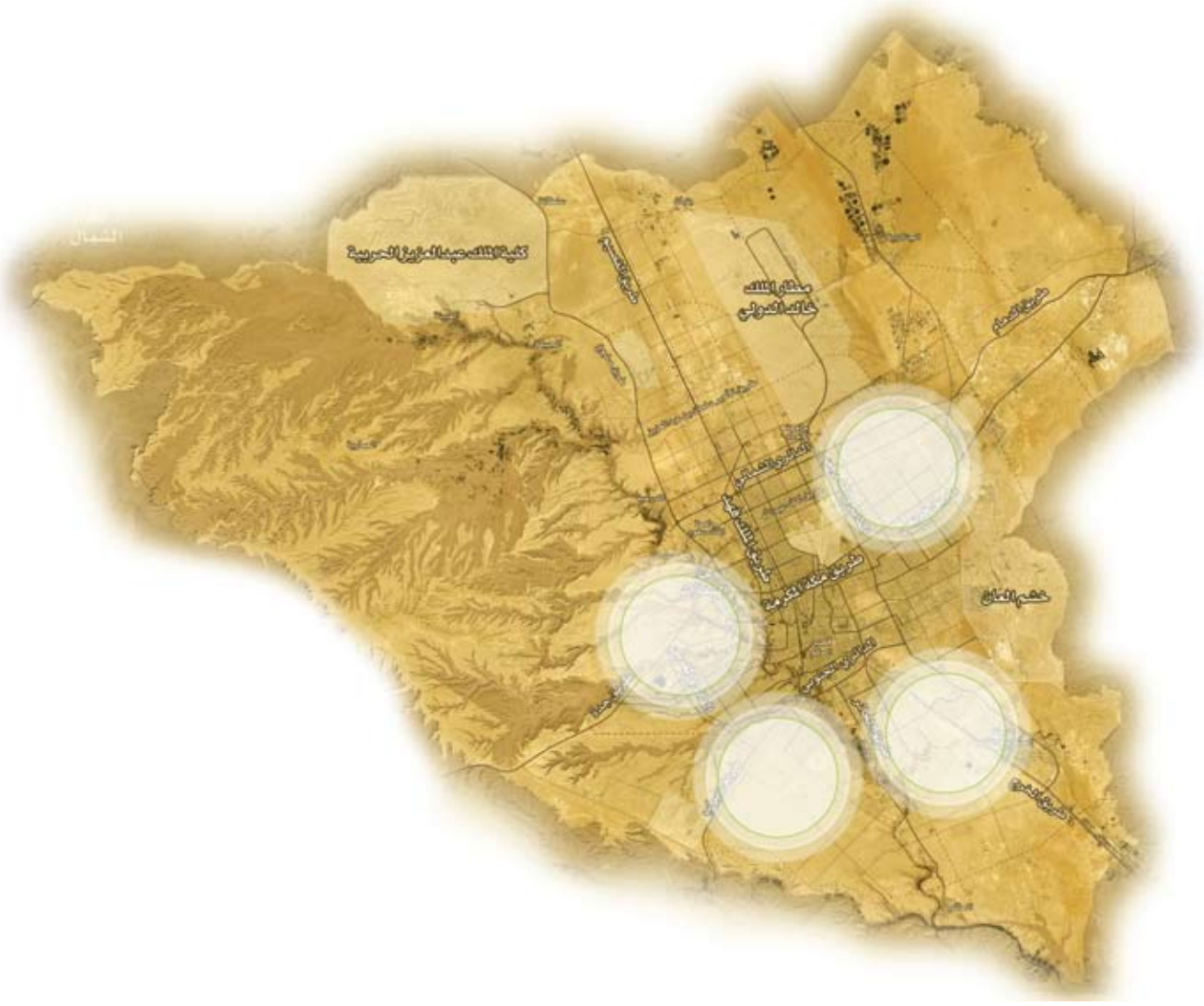

المراكز الفرعية تتهيأ لاستقبال مبادرات المستثمرين والمطورين

أطلقت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خطتها التسويقية للفرص الاستثمارية المتعلقة بالمراكز الفرعية في مدينة الرياض، بعد إقرار الإجراءات الخاصة بهذه الفرص الاستثمارية تمهيداً لطرحها أمام المستثمرين والمطورين والملاك من أجل تقديم مبادراتهم للاستثمار في تطوير تلك المراكز التي ستشمل نشاطات إدارية واقتصادية وترويحية وثقافية مع ما يرافقها من كثافات سكانية عالية.

وضمن حملتها التسويقية للمراكز، أصدرت الهيئة كتاباً تعريفياً تحت عنوان (مراكز مدينة الرياض الفرعية) احتوى على تعريف بهذه المراكز، والرؤية المستقبلية التي انطلقت منها، وأهدافها ووظائفها، والمزايا والحوافز الخاصة بتطوير هذه المراكز، إضافة إلى استعراض تجارب عدد من المدن العالمية التي أقامت مراكز فرعية مشابهة، وشرح للمخططات الهيكلية التصورية لمركزين فرعيين، وضوابطها التخطيطية المعتمدة، وشروط ومعايير المفاضلة لاختيار مواقع ومبادرات تطوير المراكز الفرعية.

تخطيط

أتاحت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الفرصة أمام الملاك والمطورين والمستثمرين للتنافس في تقديم مبادرات بنَّاءة ومميزة لتطوير مواقع تقع ضمن نطاقات محددة من المدينة، لتكون مراكز فرعية وَفْق معايير وضوابط تخطيطية معتمدة، بحيث تتم المفاضلة بين تلك المبادرات من خلال معايير محددة تؤدي إلى اختيار المبادرة الأفضل.

وكانت الهيئة قد أقرت المعايير والضوابط التخطيطية الخاصة بتطوير المراكز الفرعية لمدينة الرياض التي تشمل استعمالات الأراضي، وأنظمة البناء، ونطاق السكان المخدومين، وحجم التوظيف والكثافة السكانية العامة والتصميم العمراني، واحتياجات المرافق العامة، وشبكة الطرق والنقل العام والمواقف وحركة المشاة.

وتهدف خطة الهيئة التسويقية إلى حث وتشجيع المطورين والملاك على تقديم مبادرات بنَّاءة لتطوير هذه المراكز، وعقد لقاءات تعريفية للمطورين بغرض تعريفهم بالمراكز الفرعية والضوابط والمعايير الخاصة بها التي تم إقرارها من مقام الهيئة، وإتاحة الفرصة للمطورين لطرح أسئلتهم واستفساراتهم وملاحظاتهم وأفكارهم حول التطوير وآليات التنفيذ، وتعزيز فرص التعارف بين الأطراف المشاركة، وهو ما يساهم في تكوين التحالفات للتأهل للمنافسة، فضلاً عن إتاحة الفرصة لهم لحضور حلقات واجتماعات خاصة منفصلة، وتزويدهم بالكتيب الإعلامي الخاص بالمراكز الفرعية في مدينة الرياض.

ووفقاً للخطة التسويقية، سيتاح للملاك والمطورين والمستثمرين تقديم مبادراتهم خلال فترة زمنية محددة تنتهي في التاسع والعشرين من ربيع الآخر لعام ١٤٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٥م)، ليتم بعد ذلك دراسة وتقويم المبادرات من قبل اللجنة الفنية المشكَّلة من الجهات ذات العلاقة، واقتراح المناسب منها، ورفعها إلى لجنة المتابعة والإشراف على تخطيط وتنفيذ المراكز الفرعية المقرة من الهيئة، وذلك لإقرار المواقع والمبادرات الجديدة المقترحة لتطوير المراكز، ومن ثم الإعلان عن المبادرات الفائزة وإبلاغ أصحابها وبدء الخطوات المتعلقة بالتفاوض معهم ومناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ والإدارة.

نمط التطور العمراني في مدينة الرياض

يتَّصف النمط العمراني الحالي لمدينة الرياض بأحادية المركز والانتشار الأفقي، إذ يتركز التطوير بشكل طولي على ضفتي الطرق الرئيسية التي تربط مركز المدينة بالأحياء السكنية في الأطراف.

وقد كان للنمو السريع الذي شهدته مدينة الرياض أثرٌ في تكوين شكلها الحالي من حيث توزيع المرافق العامة والمؤسسات الخدمية العامة والكثافة العمرانية، وما يتبع ذلك من نشاط اقتصادي، فقد كانت عملية إنشاء الجهات والوزارات الحكومية وما يتبعها من مرافق عامة وخدمية، التي انطلقت منذ بداية الستينيات الهجرية؛ السبب الأساسي في تمركز هذه الوزارات في وسط المدينة، كما ساهم الازدهار الاقتصادي الذي شهدته بعض محاور المدينة – خصوصاً المحور الذي يربط المطار القديم بوسط المدينة والمحور الذي تلاه والرابط وسطها بشمالها – في

إكمال صورة مدينة الرياض بوصفها مدينة ذات مركز حضاري أحادي في وسطها، ومحاور أساسية تشكل الأعصاب التجارية.

وفي ظل نمو المدينة المستقبلي وتزايد عدد سكانها الذي يتوقع أن يصل إلى (٧,٢) مليون نسمة في عام ١٤٤٥هـ؛ أصبحت الحاجة ماسّة إلى إيجاد مراكز فرعية تساند مركز المدينة الحالي وتساهم في توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات الإدارية والسكنية على المناطق السكنية الجديدة في المدينة.

المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض

تبنَّت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومن منطلق مسؤوليتها عن التخطيط والتطوير الشامل للمدينة؛ إعداد مخطط استراتيجي شامل للمدينة، يهدف إلى إعداد خطة بعيدة المدى لقيادة وتوجيه التنمية الحضرية المستقبلية لمدينة الرياض، ووضع التصورات لمستقبل المدينة ومعالجة مختلف قضايا التنمية التي تواجهها المدينة.

ويتضمن المخطط وضع رؤية مستقبلية للخمسين عاماً القادمة لمدينة الرياض، وصياغة إطار استراتيجي للعشرين سنة القادمة لقيادة التنمية الحضرية في جميع قطاعاتها؛ من تخطيط حضري واقتصاد وإسكان وبيئة ومرافق عامة ونقل وسياسات حضرية وإدارة حضرية، إضافة إلى وضع خطط تنفيذية للعشر سنوات القادمة، وذلك بالتنسيق مع الجهات كافة ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص، إضافة إلى السكان.

وتمثل نواتج المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض التي تم اعتمادها من قبل الهيئة في اجتماعها الأول لعام ١٤٢٤هـ برنامج العمل المشترك لجميع المؤسسات العاملة في المدينة، وقد جاء هذا المخطط ليتناول التطور المستقبلي للمدينة ضمن حدود منطقة حماية التنمية، وليواكب النمو الحاصل على مستوى المدينة كلياً ويكوّن مظلة للدراسات والخطط والتطورات والسياسات المتعلقة بتطويرها مستقبلاً.

ومن أبرز عناصر المخطط الاستراتيجي «المخطط الهيكلي» الذي يعدُّ الآلية التنفيذية لاستراتيجية التطوير الحضري للمدينة، ويشكل ترجمة للرؤى المستقبلية والأهداف وما انبثق عنها من سياسات حضرية في قطاعات التنمية المختلفة.

المخطط الهيكلي لمدينة الرياض

يغطي المخطط الهيكلي الأراضي الواقعة داخل حدود حماية التنمية بمساحة تتجاوز (٥٠٠٠)كم٢، ويغطي احتياجات ما يقارب (٧,٢) مليون نسمة بحلول عام ١٤٤٥هـ، ويعكس المخطط الجوانب المكانية والوظيفية للسياسات الحضرية، كما يحدد المخطط توزيع استعمالات الأراضي الرئيسية والأنشطة ومراكز العمل ونظام النقل وشبكات المرافق العامة والمتطلبات البيئية والمناطق المفتوحة، ويعنى المخطط بوضع الخطوط الإرشادية التي تقود التنمية الحضرية المستقبلية بجميع جوانبها على مستوى المدينة.

وتعد المراكز الفرعية أحد العناصر الأساسية في المخطط الهيكلي، حيث حدد المخطط مراكز فرعية داخل المدينة يخدم كل واحد منها قطاعاً من قطاعات المدينة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، ويمثل كل مركز قطباً لتركيز الأنشطة والخدمات الأساسية والعالية المستوى اللازمة لسكان كل من هذه القطاعات.

مناطق عمرانية متنوعة

تعرف المراكز الفرعية بأنها مناطق عمرانية ذات أنشطة وخدمات متنوعة تتراوح مساحتها بين ٢ و ٢,٥كم، وتخدم ما يقارب ٦٠٠ ألف إلى المليون نسمة في دائرة يصل قطرها إلى نحو ٢٠ كيلومتر، تقدم لهم خدمات مدنية شاملة.

وتنطلق الرؤية المستقبلية للمراكز الفرعية من كونها مراكز جديدة مختلطة الاستعمالات ومتعددة الأنشطة والاستخدامات، تحقق بيئة آمنة وجذّابة للعيش والسكن ومزاولة الأعمال التجارية والترفيهية، وتتمتع بكونها مناطق ذات جدوى اقتصادية عالية، وتحقق فرصاً وظيفية كبيرة، نظراً لاحتوائها على مراكز أعمال نشطة ومزدهرة تدعم الاحتياجات التجارية والمالية للمدينة، في الوقت الذي تعكس فيه الثقافة المحلية العالية لسكان المدينة، وتتوزع الرؤية المستقبلية للمراكز الفرعية بين العناصر التالية:

- مراكز جديدة مختلطة الاستعمالات.
- أنشطة واستخدامات متعددة.
- بيئة آمنة وجذّابة للسكن.
- أجواء مهيأة لمزاولة الأعمال التجارية.

- أشكال متنوعة من وسائل الترفيه والمرح.
- حاضنات لمؤسسة تعليمية متخصصة.
- مزج بين تقاليد البناء المحلية وأنظمة البناء الحديثة.
- مراعاة للاعتبارات البيئية.
- بنية تحتية متكاملة لوسائل النقل كافة.
- بيئة ذات جدوى اقتصادية عالية.

أهداف المراكز الفرعية

تمثل المراكز الفرعية نمطاً عمرانياً متقدماً ورؤية بعيدة المدى لتخطيط وتطوير المدينة، تساعد - بمشيئة الله - على حل كثير من القضايا الحرجة التي تسبب بها التمدد غير المنظم للمدينة.

ومن الأهداف والفوائد المرجوة من هذا النمط العمراني :

- مساندة مركز المدينة الحالي.
- دعم توجه الإدارة الحضرية نحو (اللا مركزية).
- توفير الأنشطة والخدمات للمناطق الفرعية الجديدة البعيدة عن وسط المدينة.
- إيجاد فرص وظيفية جديدة في قطاعات المدينة المختلفة.
- خفض معدل الرحلات المرورية إلى وسط المدينة.
- تحسين البيئة الحضرية بشكل عام من خلال نموذج عالي الكفاءة والنوعية في تخطيط تلك المراكز.
- تعزيز مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في عملية التنمية العمرانية.

وظائف المراكز الفرعية

ستشتمل هذه المراكز على وظائف كلٍّ من القطاعين العام والخاص، ومن ضمنها: احتضانها للمراكز الإدارية والحكومية، والأنشطة الاقتصادية، والمكاتب والشركات والبنوك، ومراكز التسوق، والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية. وستضم المراكز الفرعية الجديدة الاستخدامات والوظائف التالية:

- **الوظيفة الاقتصادية:** سيوفر كل مركز فرعي في مدينة الرياض؛ فرصاً واسعة لتركيز الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يتميز بها وسط المدينة، والتي ستكون بذلك في متناول القاطنين، دون تكبدهم معاناة الانتقال إلى مسافات بعيدة للوصول إلى احتياجاتهم.

  ومن هذه الأنشطة المساحات التجارية والتسوقية والمكاتب والبنوك والشركات. كما يمكن أن يضم المركز مشاريع تطويرية كبيرة الحجم نسبياً، تشمل المعارض والفنادق وأماكن التسلية وغيرها.

  ويعد تمركز هذه الأنشطة الاقتصادية بحد ذاته، هدفاً أساسياً من أهداف التخطيط لهذه المراكز الجديدة، بحيث تكون الجدوى الاقتصادية المترتبة عنها، حافزاً أساسياً في جلب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وإنعاش الأحياء الجديدة للمدينة.
- **الوظيفة الإدارية:** يشتمل كل من المراكز الفرعية الجديدة على مركز إداري يضم فروع الإدارات الحكومية والوزارات (بلدية فرعية، فرع لإمارة منطقة الرياض، شرطة، دفاع مدني، بريد، مكتب اتصالات... إلخ). وستكون المراكز الفرعية بذلك مستهدفة من قبل الإدارات التي تريد تحقيق (اللا مركزية) الإدارية وتبحث عن مواقع فرعية لها.
- **الوظيفة السكنية:** تلافياً لما يحدث في مراكز المدن بشكل عام، من تحول مناطقه السكنية إلى مناطق مهجورة خارج أوقات العمل؛ ستوفر المراكز الفرعية الجديدة مساكن مخصصة لمختلف الشرائح الاجتماعية التي تفضل السكن بالقرب من المركز، وفق صيغ مختلفة تشمل العمارات السكنية بمستويات جيدة للتأجير أو التملك، وهو الأمر الذي من شأنه جعل المراكز الفرعية غير معزولة عن المناطق السكنية المحيطة بها، بل سيتم تصميمها - بمشيئة الله - بطريقة تضمن الخصوصية والسلامة للسكان داخل تلك المراكز.

  فمن ناحية ستوفر المناطق السكنية المجاورة للمركز الفرعي، وحدات سكنية متفاوتة الحجم بكثافات أقل للعائلات الكبيرة، بينما يوفر المركز كثافات سكانية عالية من خلال وحدات سكنية أصغر، تلبي حاجات شريحة من الأسر الحديثة التكوّن.
- **الوظيفة الثقافية والترفيهية:** استحداث نشاطات ثقافية وترفيهية موجهة نحو جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية، إحدى الاحتياجات الملحة لسكان مدينة الرياض، وبشكل خاص لدى الأسر التي تقطن في الأحياء البعيدة عن وسط المدينة.

لذا يعدُّ إيجاد مثل هذه المراكز الفرعية الجديدة، فرصة مناسبة لتوفير هذا النوع من الأنشطة حيث سيضم كل من هذه المراكز أنشطة ثقافية متعددة كالمكتبات العامة، ومراكز لاحتضان المهرجانات والاحتفالات والمعارض الفنية والأنشطة الأخرى.

كما ستضم هذه المراكز، تشكيلة من أماكن الترويح العائلي، ومنتزهات عامة وملاعب ومساحات خضراء، تجعل من المراكز نقاط جذب ومقصداً لسكان القطاع الذي يخدمه المركز.

- **الوظائف التعليمية والصحية:** ستكون المراكز الفرعية مهيأة لاحتضان مؤسسات تعليمية كبرى، مثل: المعاهد التقنية أو الكليات المتخصصة، إضافة إلى المراكز الصحية التي من شأنها إلى جانب خدمة سكان المركز والمحيطين به، خدمة القطاعات البعيدة عن وسط المدينة أيضاً، وهو الأمر الذي سيساهم - بعون الله - في تلبية احتياجات السكان كافة، وتوفير مشقة تنقلهم إلى أماكن أخرى لقصد هذه الخدمات.

الضوابط التخطيطية

وبوصف المراكز الفرعية مناطق تطوير خاصة في المدينة، فقد تم إعداد ضوابط وتنظيمات عامة للمراكز بما يحقق الرؤية والأهداف الموضوعة للمراكز في إطار المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، وتمثل تلك الضوابط الحد الأدنى الذي يجب الالتزام به عند تقسيم وتخطيط الأراضي الواقعة ضمن مواقع تلك المراكز المعتمدة.

وتتميز هذه الضوابط بالمرونة وقابليتها للمراجعة والتعديل، بحيث تكون مستجيبة لقوى السوق ورغبات المطورين، وهو ما يوفر الفرصة لنجاح عملية تطوير المراكز.

واشتملت الضوابط التخطيطية للمراكز الفرعية على تحديد الاشتراطات الخاصة باستعمالات الأراضي، وكثافات التطوير، وارتفاعات المباني، بالإضافة إلى المبادئ والإرشادات المتعلقة بالتخطيط والتصميم العمراني للمراكز الفرعية، وذلك كما يلي:

(أ) نطاق السكان المخدومين وحجم التوظيف:

- يخدم كل مركز فرعي بحلول عام ١٤٤٥هـ منطقة فرعية يصل عدد سكانها من ٦٠٠ ألف نسمة إلى المليون نسمة، وأن يتوفر في هذا المركز الخدمات والأنشطة العالية المستوى اللازمة لسكان كل منطقة.
- يتوفر في كل مركز عدد من الوظائف وفرص العمل التي تتركز في قطاعات التجارة والمكاتب والخدمات التعليمية والصحية والترفيهية.

(ب) الكثافة السكنية العامة:

- تكون الكثافة السكنية العامة ما بين ٣٠ إلى ٣٥ وحدة سكنية / هكتار.

(ج) استعمالات الأراضي وأنظمة البناء:

- لا تقل نسبة المساحة المخصصة للاستخدامات العامة عن ٥٠٪ من المساحة الإجمالية للمركز الفرعي، بحيث تتضمن تلك النسبة المساحات المخصصة للمركز الإداري، والخدمات العامة، والمناطق المفتوحة، والطرق، ومواقع المرافق العامة، بما فيها محطة رئيسية للنقل العام.
- يكون الحد الأقصى لنسبة تغطية الأرض ٥٠٪ من مساحة كل قطعة يُرغب في تطويرها داخل المركز.
- وضعت الهيئة ضوابط خاصة بنسب استعمالات الأراضي ونسبة التخطيط للمركز الفرعي، والحد الأقصى لمعامل البناء لكل قطعة أرض يرغب في تطويرها داخل المركز.

الاستعمال	نسبة الاستعمال من المساحة الإجمالية للمركز	الحد الأقصى لمعامل الأدوار	نسبة التخطيط
سكني: متوسط ومرتفع الكثافة.	٢٠-٢٥٪	٢	٥٠٪
تجاري: محلات البيع بالتجزئة، مكاتب، فنادق، بنوك، مراكز تجارية رئيسية.	٢٥-٣٠٪	٦	
خدمات عامة: مركز إداري (بلدية فرعية، شرطة، دفاع مدني، مكتب اتصالات، فرع إمارة منطقة، الرياض، مكاتب حكومية أخرى)، كليات متخصصة، معاهد تقنية، مكتبة عامة، مركز اجتماعي وثقافي، مستشفى.	٩-١٢٪	٣	٥٠٪
مناطق مفتوحة: متنزه عام، ملاعب وساحات عامة، ممرات مشاة.	١٠-١٥٪	-	
الطرق والمرافق العامة	٢٢-٢٦٪	-	

- بهدف تشجيع مبادرات القطاع الخاص لإقامة مشاريع متميزة داخل المراكز الفرعية، وتقديم الحوافز للمستثمرين؛ فإنه يمكن السماح بارتفاعات مطلقة للأدوار مع الالتزام بالضوابط الواردة ضمن الفقرة (ج) آنفاً.

(د) البنية التحتية:

- يقوم المطور بالاستثمار في تطوير كامل البنية التحتية بما فيها الأرصفة، والتشجير، والإنارة، والسفلتة، وشبكات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وتصريف السيول لكامل مخطط المركز الفرعي، وأن يكون ذلك وفقاً للمواصفات الفنية المعتمدة من الأجهزة المختصة.

(هـ) شبكة الطرق والنقل العام والمواقف وحركة المشاة:

- يتم توفير شبكة طرق محلية ذات كفاءة عالية وتدرج هرمي واضح.
- يتم ربط شبكة الطرق المحلية على نحو ملائم بشبكة الطرق الشريانية الرئيسية للمدينة، على أن يوفر ذلك سهولة الدخول والخروج من وإلى المركز الفرعي، كما يجب التقليل من أي تأثيرات قد تحدث في البيئة المحيطة بالمركز.
- يتم تأمين مواقف للسيارات بواقع موقف سيارة واحدة لكل ٢٥م٢ من الاستعمالات المكتبية والتجارية، وموقف لكل وحدة سكنية.
- يكون لكل مركز فرعي نظام نقل عام بطاقة عالية، بما في ذلك توفير مركز للنقل العام يتم ربطه بشبكة النقل العام في المدينة.
- يتم توفير شبكة لممرات المشاة تربط جميع الأنشطة الرئيسية وتوفر البيئة الآمنة والمميزة لاستخدامها.

(و) التصميم العمراني:

- عند إعداد المخططات التفصيلية للمركز يقوم الملاك أو المطورين بإعداد قواعد إرشادية للتخطيط والتصميم العمراني، بحيث تشتمل على مبادئ التصميم العمراني، والضوابط التصميمية الخاصة بالخصوصية، والسلامة، ولوحات الإعلانات، والتشجير، وتنسيق المواقع، وذلك وفق المعايير التي تتجانس مع هذا النوع من التطوير المتميز على مستوى المدينة.

مخططات تصورية

تم إعداد مخططات تصورية لمركزين فرعيين يقعان في جنوب غرب وشرق مدينة الرياض، وهذه النماذج والمخططات توضح للملاك والمطورين الأفكار التخطيطية والتصميمية والتصورات العامة التي يمكن أن تكون عليها تلك المراكز بعد تنفيذها، وستستخدم تلك المخططات بشكل إرشادي للتخطيط التفصيلي لتلك المراكز، حيث توضح استعمالات الأراضي وشبكات الطرق وتوزيع الخدمات والمرافق العامة، بالإضافة إلى ضوابط التطوير والكثافات، وأسس التصميم العمراني التي يفترض تطبيقها في تلك المراكز من قبل المطورين.

شروط ومعايير

اشتملت شروط ومعايير مواقع المراكز الفرعية على كلٍّ من التعريفات الخاصة بحدود قطاعات المدينة، ومعايير المفاضلة الخاصة بمواقع المراكز، ومعايير المفاضلة بين مبادرات تطوير المراكز، ومتطلبات التقديم والمبادرات.

حدود القطاعات

ففيما يخص التعريفات الخاصة بحدود قطاعات المدينة؛ ينبغي على ملاك الأراضي الراغبين في تقديم أراضيهم لتكون مراكز فرعية؛ أن تقع الأراضي المرشحة ضمن الحدود الجغرافية لقطاعات المدينة المحددة، وأن تكون ضمن النطاق المكاني للمواقع المقترحة للمراكز أو قريبة منها، حسب الحدود الاسترشادية التالية:

أ- **القطاع الشرقي:**

شمالاً: طريق الأمير سعود بن محمد بن مقرن.

جنوباً: شارع الإمام أحمد بن حنبل.

شرقاً: طريق الجنادرية.
غرباً: الطريق الدائري الشرقي.

ب- **القطاع الجنوبي:**
شمالاً: طريق النصر.
جنوباً: بالاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة.
شرقاً: امتداد الطريق الدائري الشرقي من الجنوب.
غرباً: طريق الحائر.

جـ- **القطاع الجنوبي الغربي:**
شمالاً: الطريق الدائري الجنوبي الغربي.
جنوباً: بالاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة.
شرقاً: وادي حنيفة.
غرباً: بالاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة.

د- **القطاع الغربي:**
شمالاً: شارع الأمير مشعل بن عبدالعزيز.
جنوباً: شارع المدينة المنورة.
شرقاً: وادي حنيفة.
غرباً: بالاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة.

معايير للمفاضلة خاصة بالمواقع

وفيما يتعلق بمعايير المفاضلة الخاصة بمواقع المراكز الفرعية، فقد اشتملت على ما يلي:

- الضوابط التخطيطية، وهي ضوابط إلزامية معتمدة من الهيئة، يجب الالتزام بها ولا تدخل ضمن معايير المفاضلة.
- ستتم المفاضلة في اختيار مواقع المراكز الفرعية من خلال العناصر التالية :

- أن تقع مواقع تلك المراكز ضمن مسافة تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ كلم من وسط المدينة (ميدان القاهرة) وضمن النطاق الجغرافي الوارد في الفقرة (أولاً).
- أن توفر الخدمة لسكان المناطق المحيطة ضمن دائرة نصف قطرها ١٠ كلم وتخدم ما بين ٦٠٠ ألف نسمة إلى المليون نسمة.
- أن تقع في مكان مركزي من كل قطاع .
- أن تتراوح المساحة المقررة لكل مركز بين ٢كم٢ و ٢,٥ كم٢.
- وقوع المراكز على طرق سريعة.
- أن تكون هذه المراكز في نهاية أعصاب الأنشطة الواردة في المخطط الهيكلي للمدينة.
- ملاءمة المركز للأنشطة القريبة منه سواء المطورة أو المخصصة.

المفاضلة بين المبادرات

أما معايير المفاضلة بين مبادرات تطوير المراكز الفرعية، فقد تبنت الهيئة بشأنها أسلوب التطوير المتكامل للمراكز الفرعية، وترى أنه الأسلوب الأمثل والناجح لتطوير تلك المراكز، وسوف يتم المفاضلة بين المبادرات المتقدمة لتطوير المراكز الفرعية من خلال النقاط التالية، والتي ستستخدم بوصفها معايير تفضيل في تقويم المبادرات:

١- قيام المطور بزيادة نسبة التطوير داخل المركز، وذلك بتنفيذ جزء من المباني السكنية و المنشآت التجارية والمكتبية وغيرها.
٢- قيام المطور ببناء مباني الخدمات الإدارية المطلوبة في المركز الفرعي (بلدية فرعية، شرطة، دفاع مدني، مكتب اتصالات، فرع إمارة منطقة الرياض، مكاتب حكومية أخرى، كليات متخصصة، معاهد تقنية، مكتبة عامة، مركز اجتماعي وثقافي، ومستشفى) سواءً جزءاً منها أم جميعها.
٣- تقديم مبادرات أخرى من قبل المطور.

أما بشأن متطلبات التقديم، وتقديم الطلبات من قبل الملاك والمطورين والمستثمرين، وكذلك الاستفسار عن أية معلومات تخص المراكز الفرعية؛ فيتم ذلك عبر الاتصال بالهاتف رقم: ٤٨٢٧١٠١ (٠١) أو الفاكس رقم: ٤٨٠٧٠٦٤ (٠١) أو عبر البريد الإلكتروني: sup-centers@arriyadh.net أو زيارة موقع الهيئة على الإنترنت: www.arriyadh.com

٢ ٥٨٠ مليون ريال
خسائر اقتصادية سنوية
من الحوادث المرورية
في مدينة الرياض
اللجنة العليا للسلامة المرورية